ترفيتيان تودوروف

اللانظام العالمي الجديد

تأملات مواطن أوروبي

ترجمة: د. علي أسعد



اللانظام العالمي الجديد

العنوان الأصلي للكتاب:

TZVETAN TODOROV

LE NOUVEAU DÉSORDRE MONDIAL

Réflexions d'un Européen

تزفيتان تودوروف

اللا نظـام العـالمي الجـديد

- تأمــلات مواطن أوروبي -

ترجمة: د. علي أسعد

- اللانظام العالمي الجديد
- المؤلف: تزفيتان تودوروف
- المترجم: د. علي أسعد
- الطبعة الأولى 1000 نسخة 2005

- لوحة الغلاف للفنان: د. عبد الحكيم الحسيني
- تصميم الغلاف والإخراج: حسان خديجة
- موافقة وزارة الإعلام رقم 78460 تاريخ 2004/10/17

دار المرســــاة للطباعــــة والنشــــر والتوزيــــع

سوريا ـ اللاذقية ـ ص.ب 1092 هاتف: 311442

مقدمة

هذا النص الهجومي الذي كتبه أحد أكبر المفكرين في مجال العلاقات الدولية هو من أعمق النصوص التي قرأها والتي تتناول الأحداث الدولية الحديثة والحرب ضد العراق وتعقيداها والمقتضيات الأوروبية في مواجهة الإمبريالية الأمريكية الجديدة. إن تزفيتان تودوروف **Tzvetan Todorov**، رجل عصر النهضة (أو عصر الأنوار)[1] الذي سلّط الضوء على موضوعات كثيرة– من الألسنية إلى الشمولية، ومن التاريخ الفكري إلى الفلسفة وعلم الإنسان– مستخدماً قدرته الفريدة على الاختراق والتركيز، يعطينا هنا درساً مثالياً. فهو يوضحّ لنا ما يجب أن تكون عليه السياسة الأجنبية للديمقراطية الليبرالية في العالم الحالي، ويحذّرنا من غواية الجبروت واللجوء المفضّل إلى القوة. وهو يدافع عن التعددية ضد الوحدانية المسيحية وضد كل خدع تصدير الديمقراطية. ويفعل ذلك

---

[1] يقصد كاتب المقدمة أن إبداع تودوروف يُشبه إبداع كتّاب عصر النهضة في القرنين الخامس والسادس عشر، أو عصر الأنوار في القرن الثامن عشر (المترجم).

بأسلوب يليق بلغة مونتسكيو وتوكفيل[2] فيعبّر عن سلسلة أفكار تلتقي بفكرة "كامو"Camus الذي يعدّ أن الوسائل المستخدمة هي بأهمية الغايات المنشودة. إنه يُنذرنا من مغبّة قوة غير مضبوطة في الداخل وغير مكبوتة في الخارج، فينكب على نقد الاستراتيجية العالمية الجديدة للولايات المتحدة، وهذا النقد هو أكثر إقناعاً من اللعنات والأحكام المسبقة الشائعة.

إضافة إلى ذلك فهو يقدم لنا منهجاً للحد من هيمنة "القوة العظمى"، التي لا مناص منها أو للتلطيف من هذه الهيمنة. ويتمثلُ هذا المنهج بأوروبا. لكن أوروبا هذه ليست مثالاً للمصالحة بين أمم في نزاعٍ طويلٍ داخل قارة ممزقة، أو نموذجاً لاتحاد سلمي وباهر، بل يمكنها أن تصبح ما يطلق عليه الكاتب اسم "القوة الساكنة". وينبغي على أوروبا هذه أن تكون جديرة بتقليل ارتباطها بالولايات المتحدة في مجال الدفاع وبتحمّل مسؤولياتٍ في مجال السياسة الخارجية. ولا بدّ أن يتيح

---

[2] توكفيل Tocqueville هو مؤرخ ورجل سياسة فرنسي ولد في باريس عام 1805. وكان قاضياً في عصر إعادة الملكيّة في فرنسا. كتب كتاباً عنوانه " الديمقراطية في أمريكا" أدّى إلى شُهرته (المترجم).

لها ذلك أن تفصح عما في نفسها أمام بلد كأمريكا يغويه اللجوء إلى القوة في كل بقعة من الأرض. ويقوم هذا اللجوء إلى القوة على مفهوم وقح يحتقر التحالفات والقوانين والمنظمات الدولية. ويطلعنا تودوروف أخيراً على أفكارٍ صائبة وطموحة ومبتكرة في آنٍ واحد حول ضرورة تكييف المؤسسات الأوروبية وحول القيم التي يتوجب على الاتحاد الأوروبي الدفاع عنها وترويجها في عالم محفوف بالمخاطر ومضطرب.

كل هذه الأشياء في هذه الصفحات القليلة؟! إنني فخور بصفتي أوروبياً يعيش في الولايات المتحدة منذ ما يقارب النصف قرن أن أحظى بشرف التقديم لهذا الكتاب الذي كتبه رجل تبهرني حكمته وعلمه الواسع وأشاطره الرأي في الأفكار التي طرحها في هذا الكتاب.

ستانلي أوفمان

جامعة هارفارد

نادراً ما يجري حدثٌ في مكانٍ بعيد عن مدننا وقرانا فيثير هذه المشاعر والخطابات التي أثارها الصراع الذي حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في النصف الأول من عام 2003. وعلى الرغم من أن المعارك لم تحدث على أرض القارة الأوروبية فقد كان يشعر جميع الأوروبيين أن لهم علاقة بالأمر، وكأنه كان لديهم انطباع بأن مصيرهم مرتبط بهذه المعارك. ونادراً ما قرأت هذا الكم من الصحف وسمعت هذا الكم من التصريحات حول الصراع الأمريكي العراقي، ولا بدّ من أنني لست الوحيد. ولقد بلغت حدة النقاش درجة أصبح من الصعب فيها التقريب بين وجهات النظر، في حين كانت هذه الوجهات تصبو إلى المثل العليا نفسها: النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان. وكان جزء كبير من الشعب الأوروبي يشعر أنه ممزق بين موقفين مختلفين: إدانة الحرب، أو إدانة ديكتاتورية صدام حسين، في الوقت الذي أسفرت فيه الحرب عن اختفاء الديكتاتورية. هل يمكننا تبني الموقفين في الوقت ذاته دون بروز حالة من عدم الانسجام والترابط؟ وهل كان يتوجب علينا التخلي عن أحد الموقفين وأيّهما؟

ولم يكن هذا كل شيء. فالصراع والنقاشات التي أحدثها قد أثارا الشك في هوية أوروبا. فالمفاوضات حول المؤسسات الأوروبية لا تهمّ عادة سوى الخبراء، أو بعض رجال السياسة المخلصين لهذه القضية، والتساؤلات حول طبيعة الحضارة والمجتمع الأوروبيين تغذّي – في أفضل الأحوال– النقاشات بين الجامعيين. لكن فجأة وتحت تأثير الأحداث–*أي الحرب*– أصبحت هوية أوروبا موضوع نقاش عام، شاركت فيه أيضاً كل الأوساط الإعلامية.. وبالفعل كان الأمر يدعو للقلق، فللمرة الأولى ومنذ عام 1945، بدت أوروبا وكأنها لا تريد الانحياز إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. أو بالأحرى إنّ بعض الحكومات الأوروبية عارضت الحكومات الأخرى حول هذه المسألة العسكرية. وظهرت خلافات قديمة وأضيفت إليها خلافات جديدة: وبرز الخلاف بين "الأطلسيين" و"الأوروبيين"، بين أوروبا " القديمة" وأوروبا "الجديدة" وأضيف إلى ذلك– في بعض البلدان – الطلاق بين الرأي العام وسياسة الحكومة. جميع هذه التباينات قادت الأوروبيين إلى

التمعن في السؤال العميق: كيف يمكننا وصف هوية أوروبا؟ وأية أوروبا نريد في المستقبل؟

إن حيوية النقاشات انتشلتني من مشاغلي اليومية كمؤرخ للأفكار والثقافات. فقد شعرت بالرغبة في أن أرى الأحداث التي جرت بشكل أوضح وأن أنظّم مواقفي الفكرية تجاه ما يحدث بصفتي مواطناً – ومن هنا جاءت الصفحات التالية في هذا الكتاب. لا شك أن انتماءاتي وولاءاتي الشخصية تبرر الأهمية التي أوليها للموضوع. فقد ولدت وتربيت في جزء من أوروبا– في بلغاريا– وأعيش منذ أربعين سنة في الجزء الآخر – في فرنسا. والمسافة بين الاثنين لا تفصل فقط بين الشرق والغرب بل أيضاً بين الشمولية الشيوعية والديمقراطية. وقد شهدتُ بفرح من الجهة الغربية سقوط جدار برلين ونظرت بعين الرضى إلى الخطوات الأولى نحو توحيد أوروبا. ويمكنني الآن أن أتذرّع بالانتماء إلى أوروبا كلها. ومن الناحية الوجدانية أجد نفسي قريباً من أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية في آن واحد. وفي الوقت ذاته فإن الولايات المتحدة الأمريكية ليست بلداً غريباً عليّ، فغالباً ما ذهبت إليه وعشت فيه ولدي

فيه أصدقاء وأقارب. وبكلمة واحدة أقـــول: إن التـــوترات الجديدة داخل أوروبا وخارجها، أشعر فيها بداخلي. لـــذلك اخترت اليوم أن أفصح عن هويتي وأن أكون مسؤولاً عنـــها بصفتي أوروبياً من القرن الواحد والعشرين.

أسباب الحرب

لقد عُزيت حرب الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق إلى أسباب كثيرة –وذلك تبعاً للانتماء إلى هذه الزمرة أو تلك– فالتبس الأمر على العقول. لنتمعن بداية في الأجوبة الأساسية على السؤال التالي: " ما سبب هذه الحرب؟ "، فمن خلال ذلك نستطيع الحكم على شرعيتها.

في خطابه الموجه إلى الأمة بتاريخ 17 آذار 2003 والذي يعد بمنزلة إعلان للحرب، تحدث الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عن سببين رئيسين" مازال النظام العراقي يمتلك ويخفي بعض الأسلحة الأكثر فتكاً في العالم.. لقد ساعد الإرهابيين وآواهم ودرّبهم، بما فيهم عملاء تنظيم "القاعدة". إن اجتماع هذين السببين هو الذي يشكّل الخطر: العراق يصنع الأسلحة، ويمكنه أن يضعها تحت تصرف الإرهابيين المسؤولين عن تفجيرات 11 أيلول. فهل هذا التهديد قابل للتصديق؟

يجب أولاً القول إن التأكيد الأول فيه مغالاة واضحة: فمن البديهي أن العراق ليس البلد الذي صنع الأسلحة الأكثر فتكاً في العالم. وبوش يتظاهر بالتواضع، لأن شرف صناعة هذه الأسلحة قد حصل للبلدان الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. لكن لن نتوقف عند هذه النقطة. هل كان العراق يمتلك هذه الأسلحة عشية التدخل الأمريكي؟

إن "أسلحة التدمير الشامل" تعني ثلاثة أنواع من الأسلحة: الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية. من المؤكّد أن العراق لم يكن يمتلك النوع الأول من الأسلحة: فبعد التدمير الإسرائيلي لمراكزه النووية وبفضل مراقبة القوى الغربية المستمرة لأراضيه، لم يعد بوسعه بدء برنامجه من جديد. ولقد علمنا منذ نهاية الحرب أن الاتهامات المتعلقة بإعادة البرنامج ليس لها أساس من الصحة. ومن المؤكد أيضاً أن العراق قد أنتج أسلحة بيولوجية، لكننا نعرف أيضاً أن هذه الأسلحة لا تبقى صالحة لوقت طويل. فهذه الأسلحة إن كانت موجودة فإنها لم تكن صالحة للاستخدام. وأخيراً هناك الأسلحة الكيماوية التي صنعها العراق أيضاً والتي تلاشت إثر حرب

الخليج الأولى عام 1991. فلم يتم الإتيان بـأي دليـل علـى الوجود الفعلي لهذه الأسلحة قبل التدخل العسكري ولا أثناءه ولا حتى بعده. (وأنا أكتب هذه الجملة في 19 حزيران 2003).

بالمقابل هناك دليل مناقض: فلـو افترضـنا أن هـذه الأسلحة موجودة، فإن العراق لم يستخدمها. وقد تسنَّت لـه الفرصة لاستخدامها: احتُل البلد وكان مستوى تسلحه ضعيفاً فيما يخص الأنواع الأخرى من الأسلحة وكان قائده صـدام حسين يعرف أنه خسر كل شيء وأنه ليس من النوع الـذي يضنّ بابتكار الوسائل. لماذا إذاً لم يحاول الدفاع عـن نفسـه بالوسائل كافة وبالأسلحة الكيماوية المتوفرة على سبيل المثال؟ إن أحد الأجوبة الممكنة على هذا السؤال هو أنه لم يكن يملك تلك الأسلحة.

هناك جواب آخر ممكن: لأنه لم يكن يريد ذلك. فهذا النوع من الأسلحة ذو حدين: فقـد يـؤدي اسـتخدامه إلى الإصابة بآثاره. فمهما كان صدام حسين معتداً بقوته، لم يكـن يستطيع أن يتجاهل أن الولايات المتحدة الأمريكية (أو بريطانيا أو إسرائيل..الخ) تمتلك الأسلحة نفسها وبكمية أكبر وبنوعية

أفضل. والرد عليها سيكون رهيباً. إذ أن استخدامها سيكون بمنزلة انتحار. في الواقع لا يمكن استخدام هذه الأسلحة إلا ضد طرف أضعف لا يملك هذا النوع من الأسلحة _ مثل إيران أو شيعة وأكراد العراق أنفسهم – وليس ضد قوة عظمى. لكن سواء أكانت المسألة هي مسألة قدرة أم إرادة فإن شيئاً واحداً يبقى مؤكّداً وهو أن هذا النوع من الأسلحة لا يمكن المخاطرة باستخدامه ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

إن الحرب ضد الإرهاب الإسلامي هو دفاع مشروع عن النفس. فقد تم الاعتداء على البلدان الغربية (كسواها) وهي الآن تبحث عن حماية نفسها. لكن هل كان العراق يساعد الإرهاب الدولي وعلى وجه الخصوص تنظيم القاعدة؟ ليس هناك حتى الآن أي برهان على ذلك. فما نعرفه هو أن الحكومة العراقية كانت تدفع تعويضاً لعائلات منفذي العمليات الانتحارية، هؤلاء الذين كانوا يضحّون بأنفسهم في تفجيرات مميتة. يمكننا ويجب علينا أن ندين تشجيع هذه العمليات لكن ليس بوسعنا الخلط بين هذه الممارسات اليائسة التي تندرج في

إطار محدد وبين الاعتداءات الإرهابية على البلدان الغربية ومن بينها أحداث 11 أيلول 2001 والتي مسوّغاتها إيديولوجية بحتة.

أضف إلى ذلك أن الجمع بين صدام حسين وأسامة بن لادن يبدو بعيداً عن الحقيقة على الصعيد الإيديولوجي. لقد كان النظام العراقي مدنياً في البداية ولهذا السبب اجتذب لعنات الإرهابيين الإسلاميين. فهؤلاء كانوا يجنّدون متطوعيهم في بلدان إسلامية أخرى، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية. إن التقريب بين الاثنين لا يمكن أن يحصل إلا في ظروف قصوى في مواجهة عدو مشترك ومحدد: وهكذا أثناء الحرب ضد العراق يمكن الشك بأن التدخل الأمريكي قد أضعف الإرهاب بشكل جدي.

الحرب ضد الإرهاب ليست سهلة. إنها مهمة تتطلب الجلد والعناد. وبالمقارنة فإن حرب الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق كانت سهلة، إذ كان يكفي أن تدمّر البلد وتسحقه بقوتها المتفوقة. فهل يمكن القول إن هذه الحرب كانت ضد الإرهاب؟ من الصعب إقصاء الشعور بأن الأمر كان يتعلّق بخيار سهل ورغبة في طمأنة الرأي العام. فكما جرت العادة

يبحث المرء عن مفتاحه تحت عمود الإنارة وليس في المكـــان الذي فقد فيه المفتاح!

إن الأسباب الأولى – حيازة أسلحة تـــدمير شـــامل، والارتباط بالمنظمات الإرهابية– لا تبدو مقنعة، مما فتح المجـــال أمام تأملات المعادين للحرب الذين بذلوا جهودهم في البحث عن أسباب خفية، قد لا يمكن البوح بها. فتم التســـاؤل علـــى سبيل المثال إن كان الأمر يتعلق هنا في الواقع بمحاولة جديـــدة لتجسيد الفتوحات المسيحية. ألم يستخدم الرئيس بوش مفردة " صليبية" ليصف مشروع التدخل؟ ألم يعلمنا في الوقت ذاته أنه يصلي كل يوم ويدعو معاونيه كي يفعلوا الأمر ذاتـــه؟ لـــدي شعور بالرغم من ذلك أن الشعب الأوروبي وبالأخص الشعب الفرنسي المعتاد على الفصل الصارم بين الكنيسة والدولة يميل إلى المبالغة في تقدير الدور الحقيقي للمسوّغ الديني. وإذا كان الرئيس يطرح نفسه كمسيحي فإن معاونيه المقرّبين ومستشاريه الحازمين فيما يخص وجهة سلوكه السياسي لا يعـــبرون عـــن أنفسهم كمسيحيين. وليس هناك أية جهة رسمية منبثقـــة عـــن الكنيسة قد وافقت على الحرب، بل كان هناك عددٌ كبير من

الشخصيات التي أدانتها بدءاً من البابا. وقد سارع جورج بوش الابن إلى حذف كلمة "صليبية" من خطابه.

قيل أيضاً إن السياسة الأمريكية قد قامت في كل منطقة الشرق الأوسط بخدمة مصالح إسرائيل. وإن التدخل في العراق كان خطوة أولى نحو تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. صحيح أن الخط الذي تختاره حالياً الحكومة الإسرائيلية يحظى بدعم أمريكي دائم. وأن مستشارين مرموقين في الرئاسة مثل "بول وولفويتز" أو "ريتشارد بيرل" قد عملوا سابقاً في خدمة قادة الليكود. وصحيح أيضاً أن القادة الأمريكيين يجنون فائدة كبيرة على صعيد السياسة الداخلية من جراء دعمهم غير المشروط للحكومة الإسرائيلية: إن أي نقد لسياستهم قد يوجه إليه تهمة المعاداة للسامية وهي الأكثر عاراً حالياً في البلدان الغربية. لكن أن نتخيل أن الخيارات الحالية للولايات المتحدة الأمريكية تنجم عن مؤامرة لصالح دولة أخرى فإن ذلك ينجم عن هوس بالمؤامرات. حتى لو كانت الإدارة الأمريكية تعطي انطباعاً بأنها تقلّد رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون الذي

يبحث عن حل كل المشكلات بالقوة العسكرية فإن هذه الإدارة تخدم قبل كل شيء مصالح بلدها.

وماذا لو أن التدخل العسكري الأمريكي قد تم تدبيره للاستيلاء على احتياطي النفط العراقي وإفادة الشركات الأمريكية التي يديرها أصدقاء للحكام الحاليين؟ إن هذا النوع من التفسير أسلوب متكلّف يفيد في نزع المصداقية عن هؤلاء الحكام أنفسهم بإكسابهم مصالح مادية وضيعة تتستر وراء كلماتهم السخيّة. إضافة إلى أنها تندرج ضمن قالب الحجة الماركسية المألوفة القائلة إن المادي يحدد الروحي، والاقتصادي يفسّر السياسي. ولقد استخدم حكام البلدان الشيوعية القديمة الذين ينتقدون الغرب هذه الحجة كثيراً، فاتهموا الغرب بالسعي وراء مصالحه الأنانية تحت غطاء المبادئ العليا. وهنا كانت المفارقة الكبيرة، لان هؤلاء الحكام أنفسهم كانوا يدحضون القانون الماركسي بممارساتهم، فقد قادوا اقتصاد بلادهم إلى الكارثة لكي ينسجموا مع العقائد السياسية. إنَّ الحاجة إلى البترول والربح في الظرف الحالي لا يمكن أن يفسِّرا كل شيء. فالحرب نفسها مكلفة للغاية والاحتلال الذي نجم عنها يؤدّي

إلى الخراب. ويمكن لأية فائدة من سعر البترول أن تتلاشى سلفاً من جراء النفقات العسكرية. لا شك في أن الولايات المتحدة الأمريكية هي مستهلكة كبيرة للبترول ومن مصلحتها مراقبة جزء من الاحتياطي العالمي، لكن يمكنها أن تتوصل إلى ذلك من دون أي حرب. ولا ننسى أن البلدان المنتجة للبترول بحاجة لبيع نفطها لأنها تجني منه القسم الكبير من عائداتها. فمصالح الطرفين تلتقي من دون الحاجة إلى شن الحرب.

هناك أسباب أخرى لا يُعترف بها عُزيت للإدارة الأمريكية. من المعروف على سبيل المثال أن الشعوب تحب القادة الذين يقودون بلدانهم إلى النصر العسكري. ألم يحتل بوش العراق ليضمن إعادة انتخابه؟ ومن المعروف أيضاً أن الجيش يحاول أن يثبت أهميته أمام أعين السلطة السياسية وأن صانعي الأسلحة يرغبون في إظهار فاعلية منتجاتهم. ألم تُشن الحرب تحت تأثيرهم المشترك لتجريب الأسلحة الموجودة والحصول على قروض في الوقت ذاته من أجل صناعة أسلحة جديدة وإظهار ضرورة ميزانية عسكرية كبيرة؟ وعلى صعيد شخصي غير شعوري، ألم يُرِد بوش الابن أن يثبت لأبيه أنه

قادر أن يفعل أكثر من أبيه؟ أو أن يغسل عار 11 أيلول؟ كل هذه المسوّغات موجودة بالتأكيد. كل واحد سيحاول الإفادة من الحرب: شركات البترول، وأخصائيي إعادة الإعمار، وصانعي الأسلحة، وحتى الفريق الرئاسي الذي يطمح بأن ينتخب من جديد. لكن هذه المسوّغات التي لا يُعترف بها لا تكفي لتفسير إعلان الحرب. فالسياسة الجماعية لا تقررها المصالح الفردية وحدها. من الأفضل العودة إلى الكلمات الرسمية التي لم تصدر فقط لإخفاء الحقيقة.

وفيما وراء الادعاءات المتعلقة بالأسلحة الخطيرة والعلاقات مع الإرهابيين، فإن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كان يقدم دائماً مسوّغاً مزدوجاً لقراره: لقد كان يتصرف بهذه الطريقة ليجلب الحرية للآخرين ويضمن الأمن لبلاده. فعلى سبيل المثال: في خطابه الذي ألقاه في 26 شباط 2003 أمام معهد الشركة الأمريكية، كان يؤكّد مطولاً على المنافع التي يمكن أن تقدمها هذه الحرب للعراق ولكل جيرانه: "إن عراقاً متحرراً يمكن أن يُظهر كيف أن الحرية تستطيع تغيير هذه المنطقة". وفي الوقت ذاته فإن هذه الحرب ستخدم

المصلحة الوطنية التي تكمن في العمل على ألا يستطيع أي نظام معاد للولايات المتحدة أن يبقى مكانه. إن الرئيس ومستشاريه متفقون على تأكيد هذا الهدف المزدوج: إن "دوافع الولايات المتحدة الأمريكية هي دوافع طيبة وعادلة: الحرية لشعب مضطهد والأمن للشعب الأمريكي". من يمكن أن يعارض هذه المشاريع؟ إضافة إلى أن الهدفين مرتبطان ببعضهما بعضاً: "مصالح الولايات المتحدة في مجال الأمن وتمسّكها بالحرية يسيران في الاتجاه نفسه".

لا غرابة في أن يدافع قادة بلد عن المصلحة الوطنية فيهتمون في النتيجة بالمسائل الأمنية. فلقد تم انتخابهم لهذا الأمر. لكن الرغبة في تحرير الشعوب الأخرى هي أكثر ابتكاراً. لهذا فإن المدافعين عن السياسية الأمريكية الحالية يركّزون عليها.

يقول روبير كاغان **Robert Kagan** وهو رجل فكر مسموع وكاتب محاولة ناجحة عنوانها **Of Paradise and Power** (عنوان الكتاب بالفرنسية: القوة والضعف): "طالما أن الأمريكيين يؤمنون بالقوة فإنهم يعتقدون

أنها الوسيلة الوحيدة للنهوض بمبادئ حضارة ليبرالية، ونظـام عالمي ليبرالي" (ص 41). وأمام هذا الادعاء يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي: الأمن عندنا والحرية عند الآخرين هل يسيران جنباً إلى جنب باستمرار؟ وهل يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب؟

لنطرح بداية سؤالاً فعلياً: هل صحيح أن الرغبة في تطبيق ديمقراطية ليبرالية على الآخرين قد هيمنت على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وأن سياسة كهذه في الوقت ذاته كانت دائماً لصالحهم؟ إن الجواب على هذا السؤال بحديه، هو – ويجب أن نعترف بذلك– النفي. فعلى سبيل المثال في أمريكا اللاتينية تكيّفت الحكومة الأمريكية وخلال سنوات طويلة مع الديكتاتوريات العسكرية– عندما لم تستطع أن تساهم في وجودها. إن فكرة شن حرب لوضع نظامٍ أكثر ديمقراطية هنا أو هناك لم تتبادر أبداً إلى ذهن أي رئيس أمريكي في ذلك الزمان. وفي آسيا تقيم الولايات المتحدة أفضل العلاقات مع بلدان من الصعب أن تعد تجسيداً للديمقراطية الليبرالية مثل الباكستان والمملكة العربية السعودية. وهل يمكن القول إن السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين يوجهها الهم الوحيد في

ضمانة الحرية لهذا الشعب من خلال مبادئ الحضارة الليبرالية وحدها؟

من السهل توضيح أسباب هذه المخالفات للقاعدة القائلة: "الحرية للآخرين". إذ إنه ليس من المؤكد إطلاقاً أن هذه الحرية ستزيد الأمن الداخلي للولايات المتحدة فتخدم بالتالي مصالحها الوطنية. فالشعوب التي تعبر بحرية عن رأيها قد تكون معادية للولايات المتحدة لأسباب حقة أو باطلة . لنضرب مثالاً عن بعض الدول التي شعبها عربي ومسلم كمصر والأردن . لو تبوأ الشعب السلطة فعلاً وتصرف وفقاً لقناعاته لاتبع سياسة يكون ولاؤها لأمريكا أقل من ولاء حكامه الذين لا يترددون في تقييد الحريات المدنية ودعم سلطات الشرطة. أليس من السذاجة الاعتقاد أن أي شعب يعبّر بحرية عن رأيه سيكون موالياً لنا؟ وماذا لو كان الشعب يصبو إلى مثل أعلى آخر؟ لو تركنا الشعب في الجزائر يعبّر عن رأيه لأصبحت الجزائر جمهورية إسلامية. وعدم حصول ذلك يعود إلى تدخل الجيش. وحالة تركيا ليست مختلفة كثيراً. لقد أشار "ريجيس دوبري "

Régis Debray إلى أن الخيار يتم في العالم المعاصر بين ديمقراطيات إسلامية (معادية للغرب) وديكتاتوريات مدنية (موالية له). لكن عندما ينبغي الاختيار بين ديمقراطية الآخرين وأمننا، فإن أي شخص يختار الأمن.

هذان الهدفان (الأمن والحرية) منسجمان من حيث المبدأ. لكن في الواقع من الصعب التوفيق بين الوسائل المستخدمة للوصول إليهما. فحماية الأمن تتطلب استخدام القوّة، أي استخدام الجيش. إن الحرية التي تتيح للشعب التعبير عن إرادته يمكن أن تؤدي إلى إحلال ديمقراطية ليبرالية. بيد أن استخدام القنابل لا يتفق مع الروح الليبرالية. ويجب التذكير بأن الليبرالية السياسية ولدت من ضرورة التسامح الديني. وهي تبدأ من اللحظة التي نتخلى فيها عن فرضها بالقوة على الآخرين، حتى ولو كنا مقتنعين بأن ديننا هو أفضل الأديان. إن فكرة الليبرالية تعني الاعتراف بالاختلاف وبحياة الآخرين وعملهم. فعندما نذهب إلى الآخرين ونفرض عليهم – لضرورات أمنية – نظاماً نعتقد أنه الأفضل، فإننا نكون قد تركنا المنظور الليبرالي ودخلنا في منطق إمبريالي. إنّ "الإمبريالية

الليبرالية" التي تحدّث عنها "كاغان" Kagan تنطـوي علـى التناقض وتشبه تعـابير أخـرى نجـدها في اللغـة الجديـدة novlangue التي حدّدها "أورويل"Orwell واستنكرها. فلـم يتخيّل أورويل أن الكثيرين يمارسون اسـتخدام هـذه اللغـة ("الحرب هي السلام"، "الحرية هي العبودية") بدءاً من تعـبير "القنابل البشـرية" الـذي اسـتخدمه "فـاكلاف هافـل" Vaclav Havel مروراً بتعبير "الحرب الرحيمة" للواء السـابق "جي غارنر" أو تعبير "الوطنية الشمولية" لـ"كاغان".

ليس صحيحاً أن الهدفين (الأمن والحرية) يتماشيان مع بعضهما بعضاً أو أنه ينبغي وضعهما في خانة واحدة. فالمعيـار الحاسم هو المصلحة الوطنية، وبالتالي الأمن الداخلي. إن إقامة أنظمة ليبرالية عند الآخرين هو شيء جيد إذا كان ذلك يخدم الهدف الأول، وسيئ إذا كان لا يخدمه. وإذا كانت الحكومـة الأمريكية تضع في أولوياتها "تحرير الشعب العراقي" فلأن لغـة الفضيلة بنظر الجميع أسمى مـن لغـة القـوة. الإمبراطوريـة السوفيتية التي كانت تصرح دائماً أنها تناضل من أجل حريـة المضطهدين والسلام بين الشعوب كانت تعلم ذلك جيداً. إن

المثل العليا النبيلة هي سلاح بلاغي خطير لا يمكن أن يتجاهله حتى رئيس الجيش الأكثر قوة في العالم. هذه المثل العليا تمنح الحماسة للقوات وتنزع سلاح مقاومة العدو وتكسب عطف عامة الشعب.

إن تأكيد هذه المثل لا ينجم بالضرورة عن النفاق. فنظام صدام حسين كان ديكتاتورية بشعة لا يندم أحد على سقوطها. في هذه الحالة بالتحديد لم يكن هناك صراع بين أمن أمريكا وحرية الآخرين. لو أردنا النقاش في مبادئ السياسة فمن الأفضل تسمية الأشياء بأسمائها وتوطيد الأولويات الحقيقية بدلاً من الانتشاء بالكلام المعسول. الدفاع عن المصلحة الوطنية والأمن ليس عاراً وعندما ينسجم مع ترويج الأنظمة الليبرالية في مكان آخر فالأمر يكون أفضل. إن ما يميّز السياسة الأمريكية الحالية ليس مجرد تبنٍ لهذين الهدفين. إن ما يميزها هي الوسائل التي تعد شرعية للوصول إلى هذه الأهداف، أي التدخل العسكري الذي لا يعد دفاعاً شرعياً عن النفس، وهذا ما سمي بـ "الحرب الوقائية".

الأصوليون الجدد

ليس من الثابت إذاً أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة يوجهها المثل الأعلى الديمقراطي. لكنها أحياناً تكون كذلك. ولهذه الحجة قوة إقناع كبيرة. ألا يتوجب علينا أن ندعم بلداً يصرّح أنه يعمل من أجل سقوط الطغاة وإقامة الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان؟

إن مؤدلجي الدولة الأمريكية أكدوا غالباً أن بلدهم – الذي يعادل "الشعب المختار" في التوراة– لديه رسالة تكمن في فرض الخير على العالم. تحدث جورج كنان George - Kennanمنظّر سياسة " الردع" إزاء الاتحاد السوفيتي– عن "مسؤوليات الإدارة الأخلاقية والسياسية التي أراد التاريخ أن يعهد بها للولايات المتحدة". (راجع كاغان Kagan ص 95). لقد حلّ التاريخ محل الله وها هو يقيم المشاريع ويحقق المآرب. فقد منح الولايات المتحدة قوّة تفوق قوّة البلدان الأخرى: إن القوة هنا تتحول شيئاً فشيئاً لتصبح حقاً.

لقد وضّح الرئيس بوش الطبيعة الحالية لهذا "الخيار" في الوثيقة الرسمية "إستراتيجية الأمن الوطني" The National Security التي وزعها البيت الأبيض في 20 أيلول 2002: "إن الإنسانية لديها الفرصة الآن كي تضمن انتصار الحرية على أعدائها. والولايات المتحدة فخورة بالمسؤولية التي تضطلع بها للقيام بهذه المهمة". لكن النتائج التي يستخلصها بوش جديدة: "يجب الانتقال من الدفاع إلى الهجوم" ثم يقول: " لقد قررنا الإعلاء من شأن الكرامة الإنسانية وحرية الشعائر الدينية والمعتقدات". إن الإعلاء من شأن هدف سامٍ كهذا الهدف يسوّغ اللجوء إلى أية وسيلة وبالأخص الحرب.

إلى أية سلالة فكرية ينتمي هذا المشروع السياسي؟ يقال غالباً إن برنامج بوش أو هذا الجزء من برنامجه قد أعدته مجموعة من المحافظين الجدد.. لكن كلمة "محافظ" غير مناسبة هنا على الإطلاق. وهذا ما لا حظه أحد هؤلاء المحافظين: إن المحافظين الجدد لا يريدون أبداً الدفاع عن وضع الأشياء القائم على النظام التسلسلي وعلى التقاليد وعلى النظرة التشاؤمية

للطبيعة الإنسانية" (فرنسيس فوكوياما في عـــدد 24 تشـــرين أول 2002 مـــن صـــحيفة Wall Street Journal). هـــؤلاء المفكرون يؤمنون بإمكانية تطوير الإنسان والمجتمـــع بشـــكل جذري. لذلك فإنهم يجنّدون أنفسهم بفاعلية في هذا المســـار. لكنهم في هذه الحالة لا يســـتحقون كلمـــة " محـــافظون" أو محافظون "جدد" أو "قدامى". إن الكلمـــة الصـــحيحة الـــتي تناسبهم هي "الأصوليون الجدد": أصوليون لأنهـــم يتـــذرعون بالخير المطلق ويريدون فرضه على الجميع، و"الجدد" لأن هذا الخير تؤسس له قيم الديمقراطية الليبرالية وليس الله.

إن أيّاً من هذين العنصرين ليس جديداً كل الجدة، لكنَّ المزج بينهما مبتكَرٌ. إنَّ الأصوليين يؤمنـــون بـــالقيم المطلقـــة فيرفضون بالتالي النسبية الدارجة، والأعذار التي يمنحها متعدّدو الثقافات لتشوهات الديمقراطيـــة، ولغـــة "اللائـــق سياســـياً" المتحجِّرة. وبما أنهم ليسوا محافظين فإنهم يريدون نشر مثلـــهم الأعلى في العالم بالقوة. من وجهة النظر هذه فإنهم يتحدثون عن ذهنية "الثورة الدائمة". وأصول هذا الجانب من تفكيرهم يجب البحث عنها في اليسار الثوري المعادي للستالينية. وبناء عليـــه

فإن دانييل كونبنديت **Daniel Cohn-Bendit** لديه الحق وليس لديه الحق في آن واحد عندما يصفهم بالبلشفيين.فهم ينتقدون المثل الأعلى البلشفي أو الستاليني لكنهم حافظوا على البنية الفكرية للأعضاء العاملين **activistes**: يجب إعادة خلق العالم ويجب حل مشاكله جذرياً، وربما بقوة السلاح فلابد من أن تنتصر الحرية. وليس مصادفة أن نجد بينهم- سواء في الولايات المتحدة أم في فرنسا- عدداً من التروتسكيين القدامى أو الماويين، إذ إن العقلية التدخليّة نفسها التي ترفض الإذعان لعيوب هذا العالم تظهر هنا وهناك كما يظهر الانجذاب نفسه إلى العنف والنشاط الدولانيّ[3].

إن تصدير الثورة الشيوعية في القرن العشرين- وبمساندة الجيش الأحمر إذا اقتضى الأمر -هو التجلي السابق لهذه البنية الفكرية -لكن المثل الأعلى المنشود كان مختلفاً. بيد أنه ليس التجلي الوحيد. ففي القرن التاسع عشر كانت القوى الأوروبية كفرنسا وإنكلترا هي التي تشن حروباً استعمارية

---

[3] الدولانيّة: مذهب يسمو إلى تجاوز حدود الدّول وإقامة اتّحاد بين الشعوب والأمم. (المترجم).

بحجة تصدير الخير للجميع. وكان هذا الخير معادلاً لما يطلق عليه اسم "الحضارة" وباسم هذه الحضارة عمل المستعمرون على فرض هيمنتهم على أفريقيا وآسيا. وقبل ذلك أيضاً كانت كتائب نابليون تحمل أفكار الثورة الفرنسية –الحرية والمساواة والأخوة– على رؤوس الحراب. المثل الأعلى والنفوذ يتكافلان بالتبادل.

وفي التقاليد السابقة أيضاً، كان النظام اللاهوتي السياسي يقوم على هذا التكافل. هذان العنصران كانا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً. فكانت المملكة تجد شرعيتها في الشرائع الإلهية، وكان القانون الديني يؤسس القانون البشري. في المذهب المسيحي، بعض الهرطقات المسيحية التي تعود لآلاف السنين هي التي بشّرت بالوصول القريب للفردوس الأرضي وصرّحت بأن كل الوسائل صالحة لدخول هذا الفردوس. وقد ورثت الطوباويات الشيوعية هذه الحركات وغيرت من غاياتها. وهذا هو حال النزوات الألفية الحالية: إن ما تطمح إلى فرضه ليس حياة تتماهى في المسيح بل مجموعة من القيم تجسدها الولايات المتحدة، أي نسخة مشابهة عن الديمقراطية الليبرالية.

إن الفكر الذي يحيي هذا المظهر من مظاهر السياسة الأمريكية الخارجية ليس محافظاً وليس ليبراليا (لأنه يفرض الوحدة Unité بدلاً من العمل على بقاء الاختلاف Diversité). هل يمكن القول إن هذا الفكر ديمقراطي؟ لقد لجأت الديمقراطيات في الماضي إلى هذا الفكر، إذ إن بلداناً مثل بريطانيا وفرنسا قد استخدمت هذه الإيديولوجيا في حملاتها الاستعمارية. إن وجود هذا الفكر ممكن إذاً في الديمقراطية، لكن هل يمكن أن يكون الخلط بين الاثنين متناغماً؟ في الواقع إن الفكرة الديمقراطية لم تستطع أن تثبت نفسها إلا بمقدار ما تزعزعت الوحدة بين اللاهوتي والسياسي. هذه القطيعة التي فرضها فلاسفة النهضة والعهد الكلاسيكي تُرجمت في الواقع من خلال خلق الديمقراطيات الأولى الأمريكية والفرنسية قبل التوصل إلى الفصل النهائي بين الكنيسة والدولة. ما هو معنى هذه الديمقراطيات؟ إن فرداً من الأفراد يعتقد أنه يعيش حياة أفضل من الحياة التي يعيشها جاره. وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يحق له في ظل الديمقراطية أن يفرض نمط حياته الشخصي بالقوة على الآخرين. إن الدولة تضمن السلام بين المواطنين

وتضع حداً لا يجب خرقه (بالجريمة أو الجنحة) لكنها لا تصيغ مثالاً أعلى وتجبر الجميع على الوصول إليه. فبهـذا المعـنى لا تكون الديمقراطية دولة " فاضلة".

إننا نجد هذا الانفصال في الحياة الدولية، وإن كانـت تتجلى بشكل مختلف. إن شعباً معيناً من الشعوب يعتقد أن إلهه أسمى من إله جاره ويظن هذا الشعب بالتالي أنه هو الذي يمتلك ناصية الخير المطلق، لا جاره. على الرغم من ذلك فهو يعـدل عن شن الحرب على جاره ليفرض عليه هذا الخير. الديمقراطية تعني أن أي شعب من الشعوب هو ذو سيادة مطلقة وأنه يملك الحق في تحديد الخير لنفسه، بدلاً من أن يُفـرض عليـه مـن الخارج. وفي النتيجة عندما تقيم القوى الغربية حروها باسـم الديمقراطية التي يرغبون أن يكونوا تجسيداً لها، فإن الوسـائل المستخدمة تلغي الهدف المقصود. كيف يمكن الإعلاء من شأن الكرامة الإنسانية للآخرين إذا لم نتركهم يقررون مصيرهم؟ إذا "فرضنا" الحرية على الآخرين، فإننا نستعبدهم، وإذا فرضـنا عليهم المساواة فإننا نفترض أهم أقل شأناً منا.

أما المثل الأعلى للديمقراطية الليبرالية فإنه يختلف عن المثل الأعلى لمذهب المحافظين. صحيح أن الديمقراطية الليبرالية- التي لا تهدف إلى بناء الجنة "هنا والآن" وإلى ضمان النصر المبين للحرية على أعدائها - تعزف عن التضحية بالحاضر من أجل المستقبل وعن تفضيل المجرّدات على حساب الأفراد وعن تبرير الموت الفردي من خلال الأهداف النبيلة التي يحققها هذا الموت. (لنذكر من جديد "القنابل البشرية" و"الخسائر الجانبية"[4])، لكن مثلها الأعلى لا يكمن في الرضوخ للعالم كما هو والاكتفاء بالتأمل فيه بصفاء. إنها ضد الطغاة لكنها تحاول محاربتهم بوسائل أخرى مختلفة عن وسائل الأصوليين الجدد. فهي تشهّر بهم علناً ولا تعترف بشرعية حكوماتهم وتفضح بلدانهم أمام الأمم الأخرى باستخدام جميع المبادرات الأخرى الديبلوماسية والسياسية والاقتصادية.

---

[4] عندما يتعلق الأمر مثلاً بموت أبرياء عراقيين، يتحدث الأمريكيون عن "خسائر جانبية"، أما عندما يتعلق الأمر بموت جنود أمريكيين، فإن الخسائر ليست جانبية! (المترجم).

إن لهذا الخيار– خيار التفاوض بدلاً من التدخل وخيار الردع endiguement بدلاً من احتلال أرض العدو – مساوئه: فنتائجه تظهر ببطء ولا تضمن هذه النتائج لدُعاته أمجاداً بطولية. على الرغم من ذلك – ومن وجهة نظر ديمقراطية – عندما نتمكن من الوصول إلى الهدف نفسه بطريقتين (طريقة سريعة من خلال العنف وطريقة بطيئة من دون العنف) فإن البطء يكون أفضل. من الأفضل نزع سلاح العراق بأربعة أشهر دون قتل أي إنسان من أن نترع سلاحه خلال أربعة أسابيع بعد قتل آلاف الأشخاص.

وهكذا تصرّفت البلدان الغربية في العقود السابقة إزاء الأنظمة التي تدينها، مثل نظام أفريقيا الجنوبية أو نظام الاتحاد السوفييتي. كيف ساهمت الولايات المتحدة بسقوط نظام الاتحاد السوفيتي؟ لم يغيّر ريغان من سياسة "الردع" إزاء "إمبراطورية الشر"، لقد أضاف إليها فقط سباقاً في التسلح أظهر الضعف البنيوي للدولة الشيوعية. لقد حقق النصر إذاً دون أن يطلق طلقة واحدة.

يجب أن نضع المشروع الذي يكمن في إعلان الحرب على كل الطغاة وعلى كل المظالم موضع تساؤل لأنه من المستحيل تحقيقه (فالمهمة تفوق القدرة البشرية) ليس لأنه يفرض حالة حرب مستمرة ويساهم بالتالي في تعزيز كل الجيوش وكل رجال الشرطة في العالم (وهي نتيجة غريبة للصراع من أجل الحرية). لقد أشار الكاتب الروسي الكبير فاسيلي غروسمان **Vassili Grossman** وهو محلل بارز لأشكال الحكم الشمولية في القرن العشرين قائلاً: "هناك حيث يبزغ فجر الخير، أطفال وشيوخ يهلكون، ودماء تسيل" (الحياة والمصير ص382). لماذا يجب العزوف عن فرض الخير بالقوة؟ لأن المخاطر كبيرة لدرجة أن الأتراح ستكون أكثر من الأفراح. فالغاية النبيلة لا تسوّغها الوسائل الدنيئة. إن عدد ضحايا غواية الخير أكبر بكثير من ضحايا غواية الشر. لذا فإن "غروسمان" كان ينصح بتنمية الطيبة بدلاً من الخير، وبالقلق على الأفراد لا على الأشياء المجرّدة. لكن من وجهة النظر هذه فإن "الديمقراطية" و"الحرية" و"الازدهار" ليست أفضل حالاً من "الثورة" و"الشيوعية" و"مجتمع اللا طبقات". إن المُثُلَ العليا لا

تكفي لضمان سعادة البشرية. ففي اللحظة التي نروّج فيها لهذه المثل فإن " أطفالاً وشيوخاً يهلكون، ودماء تسيل ". إن السياسات الخارجية والداخلية للديمقراطية الليبرالية لا تتخذ الأشكال نفسها. ففي داخل البلد يمكن أن تلجأ الدولة إلى الإكراه (إلى رجال الشرطة) لحماية سلطتها أو من أجل نشر العدل. أما بين البلدان فإن الدولة لا تتخلى عن استخدام القوة لكنها تستخدمها لحماية مواطنيها وخيراقم وليس من أجل فرض نظام أمثل على الجميع. وهنا يكمن الاختلاف بين الديمقراطيات والدول الشمولية (أو التجسيدات الأخرى للوحدة بين اللاهوتي والسياسي): فالديمقراطيات تستخدم قواها المسلحة وذلك من أجل الدفاع الشرعي عن النفس أما الدول الشمولية فإنها تستخدمها لتغيير بقية العالم. إن النضال من أجل كمال الآخر – بدلاً من كمال الذات– لا يندرج في إطار الأخلاق الديمقراطية. ولا مجال للمقارنة بين الحروب الحالية والحرب التي قامت ضد ألمانيا النازية أو اليابان وذلك لأن هذين البلدين قد أغارا على بلدان أخرى كانت تملك حقها الكامل والمشروع في الدفاع عن نفسها باستخدام

السلاح. وهكذا فإن مساهمة الولايات المتحدة بعد نصرها على ألمانيا واليابان في إحلال الديمقراطية في هذين البلدين كانت مشرّفة، لكن الولايات المتحدة لم تشن الحرب لهذه الغاية.

لذلك فإن مفهوم " حق التدخّل" الشائع حديثاً لا ينسجم مع العقلية الديمقراطية. من وجهة النظر هذه فإن الحرب في العراق تدخل في مجرى التدخل العسكري في كوسوفو التي شهدت ظهور هذا التعبير في الأدبيات العسكرية. الفارق الوحيد بينهما هو أنه في يوغوسلافيا عام 1999 اكتفى المتدخلون بتخليص مقاطعة كوسوفو من رقابة الحكومة المركزية دون الإطاحة بهذه الحكومة. في حين أن رحيل الحكومة في العراق عام 2003 كان مطلباً ملحاً. إن "حق التدخّل" يريد التذرع بالديمقراطية — لكنه يفعل ذلك لقاء انزلاق في المعنى لا يمكن قبوله. في البداية، كان "التدخل" الذي نتصوّره إنسانياً. فالمبادرة بمساعدة الجرحى والمعذّبين في بلد أجنبي لا يهدد السيادة الوطنية أي تهديد. وفي خطوة ثانية، تم التلميح بالحاجة إلى حماية المتدخلين الإنسانيين. وفي الخطوة الثالثة التي تتعارض مع عقلية الإجراء الأول، تم تسويغ الهجوم العسكري بحجة

الوضع الذي يرثى له على الصعيد الإنساني فتم التصرّف وكأن الغاية الأساسية من الحرب هي فرض احترام حقوق الإنسـان. وهكذا نصل إلى طرفة لغوية جديدة تسمى "الحرب الإنسانية".

هل هذا يعني أن التدخلّ العسكري لا يسوّغه- من منظور ديمقراطي- سوى حالة الدفاع الشرعي عن النفس؟ كلا، فهناك حالة قصوى أخرى تسوّغه وهي إبادة العنصر. في هذه الحالة لا يكون التدخلّ بدافع حقٍ خيالي في التدخلّ نمنحه لأنفسنا، بل بدافع الواجب الإنساني. فعندما تتم إبادة مجموعة من البشر، نشعر أن الأمر يخصنا حتى لو لم نكن نشكلّ جزءاً من هؤلاء البشر. بيد أن أي خرق لحقوق الإنسان لا يعدّ- لحسن الحظ- بمنزلة إبادة للعنصر ولا أي طاغية يشبه هتلر. من الأفضل أن ندع شبح الديكتاتور النازي مرتاحاً وألا نعبث بمقارنات يمكن أن تضللنا بدلاً من أن تضيء لنا الطريق. إن قانون الثالث المرفوع لا يحكم المجال السياسي، وتبقى الأعمال غير الحربية ممكنة: فالديمقراطيات ليست مجبرة حقاً على الاختيار بين ميونيخ (استسلام جبان) ودريسدن (قصف مميت).

هشاشة الإمبراطورية

إن الرغبة في فرض الديمقراطية ليست مسوّغاً لشن الحرب. فهذه الحجة غير كافية إضافة إلى أنها خدعة تحجب دافعاً أكثر تقليدية، وهو المصلحة الوطنية.بيد أنه يجب ألا تُعدَّ هذه المصلحة شيئاً مخجلاً لا يمكن الإقرار به، إذ إن الواجب الأول لكل حكومة هو أن تدافع عنها. إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة لا تستثنى من هذا الأمر. لكنها تمتلك أيضاً خاصتين أكثر فرادة؛ أولاً: هذا البلد يعتبر أن مصالحه مهدّدة على كامل مساحة الكرة الأرضية، ثانياً: إنه مستعد أن يستخدم مباشرة قوته العسكرية للدفاع عنها. إن هاتين السمتين تدفعاننا للقول إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة هي سياسة إمبريالية.

إن صفة "الإمبريالية" تعدّ منذ زمن طويل بمنزلة شتيمة ولا أحد يريد أن يوسم بها. وكما أشار ريمون آرون Raymond Aron في دراسة نُشرت عام 1959، "إن الآخرين فقط هم الذين يتم وصفهم بهذه الطريقة " الإمبريالية هي الاسم

الذي يمنحه الخصم أو المشاهدون لديبلوماسية قـــوة عظمـــى" وهذه القوة تحاول على العكس أن تنكر هذا الانتماء الفاضح لكن هذا النكران لا يبعد أي شك. ويردف آرون قائلاً: " إن اللغة الرفيعة لا تكفي لضمان سيادة الحق، إنها تضمن ســيادة النفاق. ومنذ الآن فإن الإمبرياليين يظهرون مقنّعين ويطلقـــون اسم "التحرير" على ما كان الناس في عصور أخرى يطلقـــون عليه اسم الاضطهاد".(دراسات سياسية ص 506).

ومهما كان من أمر كلمة "إمبريـــالي"، فـــإن سياســـة الولايات المتحدة إمبريالية بلا منازع، وذلك بسبب الوجـــود المؤكّد للسببين المذكورين. لكن كل السياسات الإمبرياليـــة لا تشبه بعضها بعضاً. إن الاستعمار الفرنســـي أو البريطـــاني في القرن التاسع عشر يعد مثالاً واضحاً عن هذه الإمبريالية، لأن هذا الاستعمار قد أنشأ تسلسلاً تراتبياً واضحاً بين البلـــد الأم métropole والمستعمرة colonie. إن السياسة التوسّعية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في القرن العشرين التي تضم أراضي جديدة إلى الدولة الأولى تجسد شـــكلاً آخـــر لهـــذا الاستعمار. لكنَّ الإمبراطورية الأمريكية لا تشبه هذا الاستعمار

أو ذاك، فالولايات المتحدة لا تحاول احتلال البلدان الأجنبية ولا ضمها إليها. فهي تكتفي فقط بأن تُلزم حكومات هذه البلدان ألا تكون معادية لها على الصعيد السياسي ولا على الصعيد الاقتصادي. إن مفردة "الهيمنة" هي المفردة الأكثر انسجاماً مع هذا النمط من الاستراتيجية الإمبريالية.

منذ متى تم تبني هذا الخيار؟ إن أي بلد كبير يحاول أن ينشر أشعة تأثيره، وكانت الولايات المتحدة بلداً كبيراً منذ نشأته. بيد أن بعض الأحداث قريبة العهد ساهمت في تعزيز دورها ومنحتها مكانة استثنائية بين الدول العظمى. لقد تم القيام بالخطوة الأولى أثناء الحرب العالمية الثانية عندما أُخرجت بعض القوى الغربية القديمة – مثل ألمانيا وبريطانيا – من السباق فتجاوزتها الولايات المتحدة. وقد تم الصعود إلى الدرجة الثانية لحظة انهيار الإمبراطورية الخصم، وهي الاتحاد السوفيتي. لكن الولايات المتحدة لم تبق من دون خصم بمستوى قوتها فحسب، بل قررت بعد بضع سنوات من انهيار الجدار، أن تكف عن مدّ يدها إلى غنائم السلام وعن الاستفادة من غياب سباق التسلّح لتتمتع مباشرة بثروتها، كما أن ميزانية التسلّح

قد تضاعفت في عهد الرئيس كلينتون لدرجة أنه لم يعد أحدٌ يتمكن من اللحاق بالقوة العسكرية الأمريكية.

أما الخطوة الثالثة والأخيرة باتجاه ما يسميه بعضهم "القوة العظمى" فقد تم اجتيازها في اليوم التالي من اعتداءات 11 أيلول 2001 الإرهابية. وحتى ذلك التاريخ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تتخيل أن تفوقها العسكري وحده يكفي ليوحي بالاحترام وأنه ما من أحد يملك الجرأة على الإغارة عليها. فلم تقدّر بشكل فعلي الخطر الذي يمثله الإرهابيون الأفراد المستعدون للتضحية بأنفسهم. هؤلاء الإرهابيون زهدوا في حياتهم الخاصة فلم يعد لديهم شيء يفقدونه ولا يخشون أي ردّ على هجومهم. إن اكتشاف الولايات المتحدة لضعفها قادها إلى إضافة فصل جديد إلى استراتيجيتها العسكرية، وهو "الحرب الوقائية" القادرة وحدها- بنظرها- على منع الاعتداءات الإرهابية. والحرب في العراق هي الأثر المباشر لهذا القرار.

لقد تمت قوننة المذهب الجديد من خلال وثيقة "الاستراتيجية الوطنية The National Strategy" الصادرة في

20 أيلول 2002 التي تؤكّد أنه حتى ولو كان زمان ومكان الهجوم المستقبلي للعدو غير قابلين للتحديد فإنه من حق الولايات المتحدة أن ترد على هؤلاء الأعداء المحتملين الإرهابيين أو على تلك الدول الموالية للإرهاب ضد أمريكا. إن إدراج مفهوم "الحرب الوقائية" هو بدعة حقيقية في الحياة الدولية الحديثة. حتى ولو أن القوى العظمى لم تمتنع أبداً عن التدخّل في قضايا الدول الصغرى فإنها لم تتخذ بمفردها قراراً بشن الحرب بسبب هجوم محتمل فحسب، ولم تجعل من هذا القرار مبدأً لها. لقد كان السيناتور الأمريكي روبير بيرد Robert Byrd محقّاً عندما تحدث بهذا الخصوص عن "انعطاف في السياسة الخارجية للولايات المتّحدة"، وعن " مقاربة جديدة لفكرة الدفاع عن الذات" وعن "مذهب ثوري للوقاية" (خطاب في مجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ 12 شباط 2003).

يمكن للمرء أن يجد أن السياسة التي تقوم على تفوق النفوذ فحسب هي سياسة غير أخلاقية. لكنّ الأحكام الأخلاقية ليست في محلّها هنا. فالسياسة تختلف عن الأخلاق ويجب الحكم عليها بمنظور معاييرها الخاصة. إن السؤال

الحقيقي الذي يجب أن تطرحه على نفسها السياسة الأمريكية هو: هل تعدّ استمرارية الهيمنة العالمية عن طريق الحروب الوقائية أفضل طريقة للحفاظ على أمننا والدفاع عن مصلحتنا؟ هل السلام من خلال السيطرة يقيم النظام الدولي الأكثر استقراراً والأكثر تأييداً للولايات المتحدة؟ إن التدخّل العسكري ضد العراق عام 2003 – وهو أكبر مثال عن هذه الاستراتيجية– يتيح لنا أن نشاهد نتائج الحرب خارج مكاتب الخبراء وفي العالم الواقعي: ليس من الفطنة في الواقع أن نمدح أو ندين مذهباً معيّناً انطلاقاً من النتائج المتوقّعة.

هل قدّمت هذه الحرب النتائج المتوخاة؟ لقد كان الغرض المصرّح به من هذه الحرب هو الإطاحة بالنظام الديكتاتوري وإحلال الديمقراطية. إن القسم الأول من هذا البرنامج قد تحقق بسرعة، مما أبهج المغتربين السياسيين العراقيين وقسماً كبيراً من شعب العراق. أما القسم الثاني فكان أكثر تعقيداً. ولا بد من القول إن هذا المشروع كان ساذجاً بعض الشيء منذ بدايته لأنه يعدّ الشعب العراقي كمجموعة غير منظّمة من السهل إدخال نظام سياسي جديد عليها بالطريقة

التي يتم فيها إدخال سلعة تجارية. بيد أنه لـيس ضـرورياً أن يكون المرء عالم اجتماع محترفاً كي يعرف أن الأنظمة السياسية لا يمكن عزلها عن بقية البنية الاجتماعية. إن المجتمع يشكّل كلاً متماسكاً مؤلفاً من عناصر مترابطة. فآثار إجراء جديد لا تتعلق فقط بالصفات الباطنة لهذا المجتمع. فلو تم إدخال الوقاية الطبية دون المساس بشيء آخر، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع نسـبة المواليد التي ستسبب بدورها نزوح أهل القرى إلى المدينة إضافة إلى التوترات الاجتماعية. ولو تم فتح الحدود أمام المنتجـات الصناعية فإن ذلك سيهدم اقتصاد الإعاشـة المحلـيّ ويتـيح الانزلاق من الفقر إلى الفاقـة. ولـو تم إلصـاق القواعـد الديمقراطية على مجتمع تقليدي فإنه لا يمكننـا الوثـوق مـن النتائج. إن حسنات أي نظام مرتبطة ارتباطاً وثيقـاً بسـيّئاته. وبالتالي فإنّ إدخاله الآلي قد يؤدي إلى تنمية السـيئات علـى حساب الحسنات.

ولقد استطعنا ملاحظة ذلك عام 2001 في أفغانسـتان وعام 2003 في العراق. كان نظام الطالبان يستحق الشـجب والاستنكار لكن الإطاحة به لم تؤدِ إلى خلق مجتمع ليبرالي. ففي

قسم كبير من البلاد انتقلت السلطة من أيـدي الطالبـان إلى أيدي رؤساء الحرب المحليين. وليس مؤكداً أن الحياة اليوميـة للأفغان وحتى للأفغانيات قد تحسّنت. وفي العـراق تركـت الإطاحة بالديكتاتورية فراغاً في السلطة لم يستطع ملأها الجيش الأمريكي المنتصر. وتبع ذلك فترة من انعدام الأمن ومن أعمال السلب والنهب التي زادت في خطورة وضع الشـعب. هـذا التتابع للأحداث ليس مثيراً للغرابة، فنحن نعرف أن هناك مـا هو أسوأ من الدولة السيئة، وهو غياب أي دولة. فالفوضـى أسوأ من الطغيان لأنها تستبدل استبداد الجميع باستبداد فـرد واحد.

إضافة لذلك وعلى افتراض أنه تم إحـلال حكومـة ديمقراطية، فإنه ما من شيء يضمن أنها ستوحي بالليبرالية أو أنها ستصون حريات جميع الأفراد. فأن تكون السلطة بين أيـدي الشعب لا يضمن على الإطلاق إن هذه السلطة ستكون جيدة. فالشعب يمكنه أيضاً أن يقرّر على سبيل المثـال أن تُحتجـز النساء في البيوت أو أن يتم تطبيق عقوبة الإعدام أو العقوبات الجسدية بلا وازع. يمكن للشعب أن يفرض جمهورية إسـلامية

بإرادته، فتكون بذلك ديمقراطية، لكنها لن تساهم على الرغم من ذلك في رفاهية الجميع.

إن مثال كوسوفو الذي يُذكَر دائماً في هذا السياق ليس مقنعاً كل الإقناع. فهدف التدخل في كوسوفو كان منع التطهير العرقي (فإبادة العنصر التي تم إعلانها كانت وسيلة لترويج أخبار كاذبة، ولم تكن تُشكّل تهديداً حقيقياً). ولقد أدى التدخل العسكري إلى توطيد حاسم للتطهير العرقي، إذ تم فصل الصرب عن الألبانيين بحيث لا يستطيع أن يغامر أحد الطرفين بدخول بيت جاره. لقد كان الهدف من التدخل هو بناء الديمقراطية بدلاً من الطغيان. وقد ساهم التدخّل في خلق بقعة تديرها مختلف المافيات، مفترق طرق للدعارة وتجارة المخدرات في أوروبا. كتب الصحفي "كوسوفار فيتون سوروا **Kosovar Veton Surroi**" في صحيفة **Courrier International** الصادرة بتاريخ 25 نيسان 2003 قائلاً: " وفي غياب النظام العامّ وغياب رجال الشرطة والحاكم أصبحت كوسوفو الأرض المثلى لجميع أنواع الجرائم". وقد وصلت البطالة فيها إلى نسبة 99%. وعاشت المقاطعة من المعونات

الأوروبية بشكل أساسي. لقـد توقـف اضـطهاد السـلطة اليوغوسلافية المركزية للناطقين بالألبانية، ويعد ذلك أمراً جيداً بلا منازع، لكن هل يشكل تحويل المقاطعة إلى دولة محمية تدير شؤونها منظمة الأمم المتحدة وترتبط بالتمويل العالمي نموذجـاً لتسوية الخلافات العرقية؟ اللهم إلا إذا كان التدخل يهدف إلى شيء آخر، كما يقول الآن الرئيس السابق لمنظمة حلف شمال الأطلسي اللواء ويسلي كلارك Wesley Clark: " ليس هناك هدف خاص أو أية مجموعة من الأهداف أكثر أهمية من تماسك منظمة حلـف شمـال الأطلسـي" (Waging Modern War ص430). عندئذٍ لا يمكننا إلا أن نطرح السؤال التـالي: هـل يسوّغ إنقاذ مؤسسة- حتى ولو كانت منظمة حلـف شمـال الأطلسي- التضحية بحياة الناس؟

إن الحرب الوقائية التي لم يتم شنها بسـبب هجـوم حقيقي بل بسبب الشعور بعدم الأمان، تقوم على حكم متحيّز وذاتي. وقد يصبح مثال الأمم المتحدة حالة وبائية. فلو وافقنـا على أن يقتحم كل بلد البلدان الأخرى وفقاً لأحكامه فقـط، فإن الطريق ستفتح أمام حرب يقوم بها الجميع ضد الجميع.

صحيح أن الطغيان شيء كريه، والعديد من الأفغانيين البارحة والعراقيين اليوم داخل البلد وخارجه تمنــوا التــدخل الأجنبي لطرد القابضين على السلطة. لكن هل كانوا مستعدين لتحمّل نتائج مبادرتهم؟ لنتخيل أنهم يقودون غــداً حكومــة جديدة، هل سيسمحون بأن يتقرر مصير بلدهم في الخارج؟ هل سيقبلون بأن تزيحهم القوى الأجنبية من الســلطة عنــدما لا تعجبهم سياساتهم؟ بتعبير آخر، هل هم مستعدون للرضــوخ غداً إلى نظام يهضم حقوقهم، هذا النظام نفسه الذي يأتي اليوم في صالحهم؟

إن الهدف الثاني من الحرب هو التغلّب على الإرهاب وبالتالي تعزيز الأمن الوطني. هل يمكن القول إن هذا الهدف قد تم التوصل إليه؟ لقد خففت حرب أفغانستان بكــل تأكيــد التهديد المباشر للهجمات الإرهابية. وقد رأينا أن الرابط بــين النظام العراقي والشبكات الإسلامية كان أكثر مثاراً للجدل. يجب بوجه الخصوص القول إن الحرب التقليدية – القصــف والهدم والاحتلال– ليست الوسيلة المناســبة لمحاربــة العــدو الجديد. لقد كان من حظ الولايات المتحدة الأمريكية إلى حدٍّ

ما أن يصرّح بلد كأفغانستان بأنه متعاضد مع الشبكة. فأصبح الهجوم العسكري التقليدي ممكناً. بيد أن هذه الطريقة في تحمّل مسؤولية الاعتداءات التي تبيّن مرة جديدة الحماقة السياسـية للمعتدين الذين يفضلون " هزّ أكتافهم " بدلاً من "الاختفاء في الطبيعة"، قد لا تحدث مرّة أخرى في المستقبل. وهذا ما سيجعل الحرب ضد الاعتداءات الإرهابية أكثر صعوبة. والمشكلة تأتي هنا من أن الاعتداء قد قام به أفراد لا يمكن تحديد أراضـيهم. إن التقدم التكنولوجي سمح بوضع أسلحة خطـيرة في أيـدي أشخاص منفردين وليس فقـط في أيـدي الـدول. هـؤلاء الأشخاص يتمكنون من الاختفاء مـن دون عنـاء وبالتـالي يتملصون من أي هجوم عسكري مضاد. ومن ناحية أخـرى فإنّ هؤلاء الأشخاص أنفسهم يواجهون بلا خوف التضـحية بحياتهم. لذلك فإن الأعمال الوقائية الاعتيادية لا تؤثّر عليهم.

ويبدو واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تنتصر في أية مواجهة من الطراز الكلاسـيكي. لكنـها في مواجهة التهديد الإرهابي تشبه ملاكماً يحاول سحق البعـوض من دون أن ينزع قفازيه. إن الصواريخ الليزريـة والقنابـل

العنقودية يجب أن تترك المجال لطرق أخرى: التسلل إلى الشبكات واقتفاء أثرها وعمليات التنصت ومنع تدفّق الأموال وخطف أو إعدام الأفراد الذين يشكّلون خطراً كبيراً، وترويج الأخبار الكاذبة. وفي الوقت ذاته يجب عزل الإرهابيين عن قاعدهم من دون الخضوع للمساومة كما يجب إلغاء أسباب الحقد، والمظالم التي تؤدي إلى تعاطف الشعب مع الإرهابيين. وإذا كان شعبٌ كاملٌ يعتبر أن قضية الإرهابيين عادلة، فإن المعركة ضدهم ستكون خاسرة، ونذكر هنا التجربة المريرة لفرنسا في حرب الجزائر، على الرغم من تفوقها العسكري.

إن الآثار الإيجابية المتوقّعة من الحرب تبقى غير مؤكّدة. بالمقابل فإن بعض الآثار السلبية لا تقبل الجدل. كالخسائر التي تكبّدها العراق أرضاً وشعباً. لن أحاول مزاحمة الكتّاب القدماء والمحدثين الذين وصفوا كوارث الحرب بكلمات مؤثّرة، لكن لا بدّ من التذكير ببعض الأمور البديهية، فلا ننسى أنه خلف الكلمات المجرّدة مثل الحرب والنصر والحرية تتوارى أجساد ممزّقة ومنازل مهدّمة. إنّ أي فرد هو كائن وحيد لا مثيل له ويتعذّر استبداله، وما من ثمن يساوي حياة أي كائن إنساني.

لذا فإن إدراج عدد الضحايا في حسابات استراتيجية هو ضرب من الدعارة. فهؤلاء الأفراد لا يعيشون منفردين، بل هم أحبّة لأقارهم الذين ستتأثر حياتهم إلى الأبد. فالرجال والنساء والآباء والأمهات والأبناء والبنات سيجترّون حتى الموت موت أعزّ كائن في العالم على قلوهم، هذا الكائن الذي لن يعود. أي إله لا يرحم هذا الذي يقرّر بأنّ تغيير النظام يبرّر التضحية بألف، وبعشرة آلاف أو مائة ألف حياة، وبعذاب لا يمّحى لعشرة أضعاف هذا العدد من أقارهم؟ كيف يمكننا أن نطرح أنفسنا من المجتمع الإنساني (أو على العكس أن نطرح منه الشعب "المعادي") لنقرّر – كما حدث في هيروشيما– أن ربع مليون حياة إنسانية هو سعر معقول لقاء الإسراع بالنصر؟

والفصل بين الضحايا المدنيين والضحايا العسكريين يصبح هنا أمراً مصطنعاً. ألم يكن هؤلاء الجنود شباباً مدنيين قبل بضعة أشهر من بدء الحرب ثم قدِّر لهم أن يعودوا شباباً مدنيين بعد بضعة أشهر من الحرب؟

ما وراء الحاضر هناك المستقبل، أي الجرحى الذين قدِّر لهم البقاء مشوّهين أو مرضى أو مقعدين والأطفال المحكومين

بالعيش من دون أهل والموعودين بمرارة العيش والثورة وأحلام الانتقام.

وما وراء الكائنات هناك إطار الحياة، أي المنازل وكل ما تراكم فيها خلال سنوات وقذف الهوية خـــارج الـــذات، الشوارع والطرقات التي تربط فيما بينها، الأبنيـــة والحقـــول والمناظر التي تحوّلت إلى ركام وأراضي بور ومساحات متشققة. هذا ما نقبل اعتباره كمّاً مهملاً عندما نختار بلـــوغ أهـــدافنا بسرعة عن طريق الحرب بدلاً من طريق المفاوضات والضغوط.

كم يبلغ عدد الموتى في حرب العراق؟ إننا نعرف الرقم الدقيق لعدد ضحايا الجانب الإنكليـــزي-الأمريكـــي- 150 شخصاً- ولا نعرف عدد القتلى العراقيين. فالأرقام الإجماليـــة ليست بحوزتنا، إلا أنه يمكننا أن نأخذ فكرة عن عددها. فعلى سبيل المثال، تم إحصاء قتيل أمريكي واحد مقابـــل 2000 إلى 3000 قتيل عراقي أثناء التدخّل الأول للمصفحات الأمريكيـــة في ضواحي بغداد والذي لم يستمر سوى ثلاث ساعات (جريدة لوموند، 16 نيسان 2003). ويقال إن عدة فرق مـــن الجـــيش العراقي قد تم إبادهّا كما لو أهّا سقطت في "آلة لفرم اللحمة".

وتقدّر جريدة الـ Financial Times الصادرة بتاريخ 11 نيسان 2003 عدد الضحايا بـ 30000 عسكري عراقي يضاف إليه عدد غير محدود من المدنيين. وهذا العدد هو العدد نفسه الذي يمكن أن ينتج عن إلقاء 24000 قنبلة وقذف 800 صاروخ وإطلاق عدد لا محدود من الرصاص. فهل ذلك يدهشنا؟ إن الأسلحة صنعت لتقتل وهي تفعل ذلك. وفي الوقت ذاته، هل نملك الحق في تعزية أنفسنا بالقول إن الحرب كان من الممكن أن تكون مميتة أكثر من ذلك؟ (ألهذا السبب يجدها اللواء جي غارنر Jay Garner "رحيمة"؟ هل نصبح حقاً أولياء نعمة الإنسانية لأننا لم نقتل العدد الذي كان بإمكاننا أن نقتله؟

لا شيء يدعو للافتخار بالآثار التي تركتها الحرب على العدو، حتى ولو كان "سقوط الطاغية" شيئاً مرغوباً به. وآثار هذه الحرب على الغير–على الشعوب التي بقيت بعيدة عن الصراع– ليست إيجابية أيضاً. لا شك في أنه لم يعد هناك من يشك بالتفوّق العسكري الأمريكي. وما من أحد يتجرأ على تحدي الولايات المتحدة في هذا المجال، إلاّ إذا كانت لديه رغبة في الانتحار. لكن ذلك لم يحافظ على هيبة الولايات المتحدة.

فهذا الاستعراض الخشن للقوة وهذا الخيار الذي يتمثّل بعدم المبالاة بأي اعتراضات وتحفّظات، ولّدا إحساساً غامضاً بالعداء. صحيح أنه لا يمكن تحويل المشاعر مباشرة إلى فرق مصفّحة. لكن يمكن لهذه المشاعر في يوم من الأيام أن تنمّي ردّات فعلٍ قوية. ولا أتحدّث فقط عن شعوب العالم الثالث التي تجترّ حقدها الآن، بل عن الحلفاء التقليديين للولايات المتّحدة أيضاً مثل بلدان أوروبا الغربية حيث تشوّهت صورة أمريكا. لقد قرأت بحيرة وقلق نتائج استطلاعٍ للرأي (في 28–29 آذار 2003) يقول إنّ ثلث الفرنسيين فقط شعروا بالتعاطف مع الجانب الإنكليزي–الأمريكي أثناء الحرب في حين أن ربع الفرنسيين كانوا يتمنون النصر للعراق. وهي ردة فعل عاطفية بلا شك، لكن لها مؤشراتها، وخلافاً للقوى العسكرية، فإنّ الدعاة إلى الحرب في سوق الصور الدولية قد خسروا المباراة.

أخيراً ثمة آثار سلبية تم الإحساس بها في الحياة الداخلية العامة للولايات المتحدة. فظروف الحرب نالت من بعض مبادئ الديمقراطية (إنه أحد الأخطار الدائمة للحروب). فالخرق السافر للروح الليبرالية والديمقراطية يتعلق بالتعامل مع أسرى

الحرب في أفغانستان– وهذا التعامل خلقه جو الحرب. ولكي تتخلص الولايات المتحدة من الالتزامات الشرعية التي تفرض عليها أن تمنح للسجناء بعض الحقوق، قامت بالإبقاء على هؤلاء السجناء خارج أراضيها، في أفغانستان، أو حتى في القاعدة العسكرية لغوانتانامو في كوبا، وذلك انسجاماً مع منطوق القانون– لكن يالها من خيانة لروح القانون! فضلاً عن أن الأمر ليس اعتقالاً فحسب، بل تعاملاً يصعب تمييزه عن التعذيب. وتنقل جريدة نيويورك تايمز الصادرة في 12 آذار 2003 خبراً يقول إن " المسؤولين الأمريكيين يعدّون أنّ الحرمان من النوم والضوء، وتأجيل الطعام والماء والعناية الطبية" هي تقنيات استجواب مقبولة. إن وسائل "الضغط" العادية تتضمن " تغطية رؤوس المشبوهين بقلنسوات سوداء لساعات طويلة، وإرغامهم على البقاء في حالة الوقوف أو القرفصاء وفي أوضاع غير مريحة في الحر والقرّ ". ويتم الإبقاء على بعض السجناء وهم عراة خلال ساعات طويلة، ومقيّدو الأرجل والأيدي. فإذا كان ذلك ليس تعذيباً بدنياً، فإنه يشبهه إلى حد بعيد. إن تأثير هذه الوسائل– التي تسوّغها دائماً الحاجة

إلى انتزاع اعترافات لمنع تفجيرات قادمة– يبقى ضعيفاً. وكان يمكن للأمريكيين أن يعرفوا ذلك من خلال العساكر الفرنسيين الذين كانوا يلجؤون دائماً للتعذيب خلال حرب الجزائر. لكن الإنسان فيما يبدو لا يتعلم من أخطاء الآخرين.

ثمة انتهاكات أخرى (أقل جلاء ووضوحاً) لأشكال الحياة التي تميّز الديمقراطية الليبرالية تدعو للأسف.

فبفضل قانون استثنائي Partriot's Act فإن بعض الشرائح من الشعب الأمريكي (أمريكيون من أصل عراقي، عرب ومسلمون) قد تعرّضت للتمييز العنصري، كما تم كبح الحريات العامة والزج بالسجن لفترات تتجاوز الحدود المسموح بها والقيام بعمليات التنصّت والتهديد.

وفيما وراء هذه الإجراءات التي اضطلعت بها الحكومة الأمريكية، فقد خلق ظرف الحرب جواً لا ينسجم مع القيم الديمقراطية.

وكان الشيء الأكثر بروزاً بالنسبة للزائر الخارجي أثناء الحرب هو التقليص الجذري لوسائل الإعلام، ليس نتيجة لرقابة

فرضتها الحكومة، بل لرقابة ذاتية تبررهـــا الحاجـــة إلى دعـــم القوات.

ومن جراء مشاهدة بعض القنوات التلفزيونية وسماعها كان ينتاب المشاهد انطباعٌ بأن هذه القنوات هي الـــتي تقـــرر الحرب، إذ إن الإعلام كان يختفي لصالح الإشاعة والتـــرويج الكاذب. **Propagande**.

وصحيح أن الوضع في أوروبا كان خاصاً، إذ إن الآراء العامة كانت بصورة عامة معادية للحرب، لكـــنّ الولايـــات المتحدة كانت الحليف التقليدي. ونتيجة لذلك فإن وجهـــات نظر مختلفة كانت تجد مكانها بجوار بعضها بعضاً على شاشـــات التلفزيون. أما في الصحافة الكبرى فـــإن وســـائل الإعـــلام الأمريكية كانت بصورة عامة تبدو أنها "تُعلـــم" بالإثبـــات أو بالنفي. وكان همّها الوحيد هو الإقناع أكثر مما كان البحث عن الحقيقة. وهذا الخيار لا يتطلب الكذب وتشويه الوقـــائع، إذ كان يكفي انتقاء المعلومات بطريقة موجّهة، فالواقع يبلغ مـــن التعقيد حداً يمكّنه أن يعزز بالشواهد والأمثلة أية أطروحة.

إنّ عدم التسامح مع الآراء المنشقة هو دليــل علــى تدهور الحياة الديمقراطية. فآثاره يمكن أن تكون قاسية، لا سيما عندما يقوم آيات الله الغربيون، أي قــادة وســائل الإعــلام الكبرى بإعلان فتوى ضد هذه الشخصية أو تلك لأنها عبّرت عن رفضها للحرب.

فهل من الطبيعي مقاطعة الفنانين والموسيقيين وحرمانهم من الظهور على الشاشة وإلقاء اسطواناتهم الموسيقية أو حرقها وشتمهم شتماً مشيناً؟

إن الضغوط التي يمارسها المجتمع الأمريكي على سلوك الأفراد أقوى بكثير من الضغوط التي تمارسها مجتمعات أوروبا الغربية. لكنّ هذه الضغوط تتفاقم بصورة أكبر في زمن الحرب لتصبح مثيرة للقلق.

إنّ ازدياد حدّة المشاعر الوطنية لا يساهم في محاربــة العرقية المركزية وكره الأجانب، وهما سلوكان غير ديمقراطيين على الإطلاق.

لقد كان الرأي العام الأمريكي يغتاظ من رؤية "جنوده" الأسرى وهم يعرضون على شاشات التلفزيون العراقي، لكنّه لم ير أي ما نع من عرض جنود عراقيين أسرى، فهؤلاء لا يستحقون الاحترام الذي تستوجبه كرامة الأفراد. كما أنه لم يتضايق من رؤية ما يقارب الخمسين قائداً عراقياً وقد تحوّلوا إلى لعبة ورق، وتم الإيعاز بإيقافهم "أمواتا أو أحياءً"، أي بتصفيتهم من دون أية محاكمة.

كما أن ازدياد استعمال التعريض اللطيف في الكلام **Euphémisme** هو نذير شؤم أيضاً. فقولنا " تم تدمير فرقة بصورة كاملة" هو أكثر تهذيباً (لكنه ليس أقل خطورة) من الإعلان عن موت 1000 أو 2000 إنسان.

ونلاحظ أخيراً تدهوراً آخر أكثر صعوبة على الإدراك، لكنه أكثر خطورة على الأخلاق الديمقراطية. وهو يكمن في إباحة ممارسات غير مقبولة، وكأن الضرورة العاجلة للموقف تكفي لتسويغ كل شيء. لنضرب مثلاً عن ذلك البراهين على إدانة العراق. لقد تم البرهان على الخطر النووي الذي يجسده العراق من خلال وثيقتين تبيّن أنهما مزورتان (الوثيقة الأولى

هي عقد مع النيجر والثانية هي تقرير سري كـــان في الواقـــع أطروحة لأحد الطلاب). هل كانت السلطات الأمريكية تجهل ذلك حقاً، أم أنها كانت تفضل النصر على الحق؟

وإذا نظرنا في الجماعات التي تقود البلاد، فإنه لا يمكننا الامتناع عن التفكير بالإجراءات التي استخدمها منـــذ عهـــد قريب أعداء الديمقراطية: سياسة تملّـــق الشـــعب لتهييجـــه، وغموض القرارات. إن التاريخ الحديث للولايات المتحدة يُظهر أنّ هذا الخطر ليس خيالياً بالضرورة. ففي الولايات المتحـــدة نشأت المكّارثية، هذا الانحراف الخطير للنظام الليبرالي. أخـــيراً فإن السؤال التالي يطرح نفسه: هل يسوّغ تعزيز الديمقراطية في العراق، ضعفها في الولايات المتّحدة؟

مديح التعددية

إن السياسة التي تمثلها الحـرب في العـراق لا تخـدم المصلحة الوطنية للولايات المتحدة كثيراً، فانتصارها المباشر لا خلاف عليه، لكنه ليس الشيء الوحيد المهم، " وعظمة القوة ليست الشكل الوحيد للقوة" كما أشار ريمون آرون بـذكاء وفطنة (ص509). ويمكننا أن نضيف إلى هذا الكلام قولنـا إن النجاح العسكري ليس الشكل الوحيد للنجاح. هذه السياسة ستقود عاجلاً أم آجلاً إلى تدهور الحياة الديمقراطيـة داخـل الولايات المتحدة. فهي تشوه صورتها أمام البلدان الأخرى، إذ إنها تعزز شعوراً خطيراً يتمثل بمعاداة أمريكا. إن الخير الـذي يتمثل بالإطاحة بالنظام الديكتاتوري، تقابله الخسائر الحتميـة التي تحدثها أية حرب والتقلّبات السياسية في المستقبل. هـذا الاستخدام الخشن للقوة ومن دون الاكتراث بالأحكام الـتي يثيرها هو في الواقع أمر خطير. فالأفكار والمشاعر التي تبـدو عاجزة، يمكنها أن تطيح بإمبراطوريات. وفي الوقت الذي تؤدي به هذه السياسة في داخل البلاد نفسها إلى حرمـان المشـاريع

السلمية من الدعم الذي تمنحه للعسكريين، وبالتالي إلى إفقار البلاد، فإنها تُحدث في الخارج مناخاً من عدم الاستقرار والمخاطر. إنّ احترام السيادات الوطنية يخدم أمن البلاد أكثر من الحرب الوقائية.

لا شك أنه يمكننا القبول بأن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى، طالما أن الأمر يتعلق دائماً بالدفاع عن المصلحة الوطنية. لكن العكس ليس صحيحاً على الإطلاق. فالسياسة ليست قناعاً تلبسه الحرب. " الوسائل الأخرى" تدلّ على نهاية السياسي: الحرب هي اعتراف بالفشل ومؤشر بأن كل الطرق السياسية قد استنفدت، فلم يعد يبقى سوى اللجوء إلى القوة. عندما يتحدث السلاح تتوقف الخطابات بيد أن السياسة هي في جوهرها مسألة خطابات ومحادثات وبحث عن تسوية ووفاق.

يمكن للقوة العسكرية أن تقهر الأجساد، لكنّ آثارها على القلوب والعقول هي أكثر إشكالية. بيد أن احتلال القلوب والعقول ليس أمراً أقل ضرورة من النصر من أجل أمن الولايات المتحدة. إن ذلك صحيح بوجه خاص فيما يتعلّق

بمسألة الخطر الإرهابي الذي لا يتجسّد في جيش نظامي. من وجهة النظر هذه فإن الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية دومينيك دو فيلبان لديه الحق عندما يقول في مجلس أمن منظمة الأمم المتحدة في 19 آذار 2003 " في عالم لا يتماثل فيه التهديد ويتحدّى الضعيفُ فيه القوي، فإن القدرة على الإقناع والقدرة على تطوير العقول هي بأهمية عدد الفرق العسكرية".

إن مصلحة الأمم المتحدة تكون مصونة أكثر في حال عزفت عن هذه السياسة المحفوفة بالمخاطر التي يمكن أن تقودها غداً إلى استخدام الأسلحة النووية من الضربة الأولى أو–بدلاً من ذلك– في حال اهتمت بمنح شرعية لأفعالها أمام نظر بقية العالم. لكن ما الذي يجعل السياسة شرعية؟ إن المفكرين في الماضي تناقشوا مطوّلاً في هذه المسألة، إذ تأمّلوا في مبادئ القانون السياسي. إن ما يجعل السياسة شرعية ليس مجرد تولّي زمام السلطة. فغالباً ما يتم الحصول على السلطة بالعنف (فحرب الاستقلال سبقت الديمقراطية الأمريكية وسبقت ثورة 1789 الديمقراطية الفرنسية). ويمكن للسلطة أن تخطئ وتضلّ حتى عندما تكون التعبير الشرعي للإرادة الشعبية. فرأي

الأكثرية ليس بصيراً بالضرورة، فهو قد يـأتي مخالفـاً لـروح العدالة. وشرعية السلطة لا تتمثل أيضاً في الأهداف النبيلة التي تضعها هذه السلطة، فقد يُتهم صاحب النفوذ باستخدام هـذه الأهداف لإخفاء مطامعه. أين إذاً يمكن أن نجد هذه الشرعية؟

إن مونتيسكيو الذي عاش في القرن الثامن عشر يجيبنا عن هذا السؤال بعبارة مقتضبة: " إن أيـة سـلطة تتجـاوز حدودها لا يمكن أن تكون شرعية ". (الرسـائل الفارسـية، الرسالة 104). ليس مصدر السلطة ولا غايتها هو الذي يمنحها شرعية. إن ما يمنح شرعية للسلطة هي طريقة ممارسـة هـذه السلطة. أي إن شرعية السلطة تتمثل في وضع حـدود لهـا، ويتمثل وضع الحدود هذه بمشاركة الآخرين بها. هناك تصوران متناقضان. ينضوي التصور الأول تحت شعار التفـرّد والثـاني تحت شعار التعدد. الأول يعتقد أنه يمتلك ناصية الخير ويعتقـد أن من حقه أن يفرضه على الآخرين. والثاني يحملـه التفـاؤل على أن يكون الأفضل لكنه لا يعوِّل على ذلك فيرى أن فصل السلطات وتقسيمها أفضل من توحيدها. فعدة أحزاب أفضل من حزب واحد، حتى ولو كان أفضـل حـزب. إن حصـر

السلطة داخل البلاد يأتي من الاستقلالية بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومن تعدد الأحزاب ومصادر الإعلام، أو من منح حقوق للأقليّات أيضاً. وفي الحياة الدولية فإنّ حصر السلطة يأتي من احترام سيادة الدول الأخرى، حتى لو كان بالإمكان إخضاعها. ومن احترام المواثيق والاتفاقيات بين الدول، حتى ولو كان بالإمكان خرقها. إن قبول هذه التعددية هي الطريقة المثلى في حماية استقلالية كل واحد وبالتالي في الحصول على موافقته.

إنّ المعاهدات بين البلدان أو الالتزامات تجاه منظمة دولية كمنظمة الأمم المتحدة لا تتمتع بقوة القوانين التي تضبط الحياة داخل البلاد. لكن بما أنها تقييد - تم الإجماع والموافقة عليه طوعاً- لاستخدام القوة، فإنها تساهم في القسمة التعددية للسلطة العالمية. لكن الولايات المتحدة تعاملت مع هذه الاتفاقيات بكثير من الوقاحة أثناء شنها الحرب على العراق. ولا بدّ من القول إنها عبّرت عن نواياها بوضوح في "استراتيجية الأمن الوطني" The National Security Strategy. وبالفعل يمكننا أن نقرأ فيها: " على الرغم من أن

الولايات المتحدة مستعدة لبذل كل جهودها من أجل الحصول على دعم المجتمع الدولي، فإننا لن نتردد في التصرّف بمفردنا إذا اقتضت الضرورة ". بتعبير آخر، إن الشرعية الـتي تمنحهـا منظمة الأمم المتحدة ليست سوى عملية تمويه – مرغوب فيها لكنّها ليست ضرورية– للقوة. من الصعب قياس الأثر السلبي لهذه التصريحات.

يقال غالباً –خلافاً للمثل الأعلى التعددي في العلاقات الدولية– إن الضعفاء هم الذين يناشـدون الحـق والقـوانين واحترام الضعفاء. ولو كانوا أقوياء، لخرقوا هذه الاتفاقيـات بسرور إرضاءً لرغباتهم مباشرة. إن هذه الحجـة ترجـع إلى الماضي. فإحدى الشخصيات في "جمهورية" أفلاطون تذكُرُ بهذا الشأن أسطورة "جيجس" Gygès الذي يملك خاتماً يجعلـه لا مرئياً، مما يمنحه القوة المطلقة. فيمكنه بالتالي أن يسرق ويغتني، وأن يقتل ويستحوذ على السلطة. كم يبلغ عدد هؤلاء الذين –لو ملكوا خاتم جيجس– سـيكون لـديهم قـوة الـنفس الضرورية من أجل مقاومة الإغواء؟ وكم عدد هؤلاء الـذين سيعزفون عن القدرة المطلقة التي تجعلهم من مصـاف الآلهـة؟

وعلى حد قول الأسطورة فإنه " ما من أحد عادل بإرادته، بل مكره أخاك لا بطل". لكنّ هذا التصوّر عن الإنسان هو تصور خاطئ لسببين: "أولاً لأنّ مبادئ العدالة ليست ميثاقاً صرفاً ولأن خرقها يؤلم من الداخل الشخص نفسه الذي اخترقها ولأن الممارسة الجيدة للسلطة، أي الممارسة التي تعتمد المشاركة، تخدم المصلحة الرئيسة لمن يمارسها إذ تضمن له عطف الآخرين وموافقتهم على مسيرة مشتركة.

وغالباً ما يقال أيضاً إنّ التعددية لا تُشرّع بقرار لكنها تلاحظ في الوقائع، بيد أن الولايات المتحدة هي على الصعيد العسكري أكثر قوة من أي نفوذ على الأرض. فهل ينبغي لإعادة التوازن أن نأمل بداية جديدة في سباق التسلح؟ كلا بالتأكيد. فأن تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية هو أمر، أما أن تستخدم هذه القوة كي ترضي مباشرة رغباتها فذلك أمر آخر. ولا تتعلق المسألة بإكراه جديد يمارس هذه المرة على الحكومة الأمريكية، بل بحصر ذاتي وطوعي لممارسة السلطة وذلك باسم المصلحة البدهية للبلاد.

ويتم أحياناً التساؤل أيضاً إذا ما كان العالم المتعدد (يقال اليوم " متعدد الأقطاب") محكوماً بالمواجهة الدائمة، إذ إن كل قطب سيحاول التفوق على الأقطاب الأخرى. ألن تشجّع المساواة الأولية على التسابق؟ ألا يفضّل السلام بوجود الإمبراطورية، والاستسلام النهائي لأكبر قوة عظمى وذلك من أجل راحة الجميع؟ لكننا لسنا مرغمين على الاكتفاء بهذا الخيار القاسي بين الحرب أو الاستسلام. ففي مجال العلاقات الدولية لا يمكن تطبيق المقولة (الإنجيلية للأسف) القائلة " من ليس معنا فهو ضدنا". إن الترسيمة الساذجة "صديق/عدو" منتشرة للغاية، لكنها لا تمثل تنوّع العلاقات بين الدول. فهذه العلاقات تتجسد بدءاً من المشاركة الفعّالة إلى السباق السلمي مروراً بالتعاون المؤقت أو الحيادية.

هذا التوازن الدولي ليس نهائياً – لكنّ هذه المرونة والقدرة على تقبّل ما ليس في الحسبان، أليستا أفضل من نظام ثابت على الدوام؟ وهكذا فإنني ألتقي بما يخلص إليه الفيلسوف كانت الذي يفضّل " تعايش الدول على اتحادها تحت قوة عظمى تفوق القوى الأخرى"، ويفضّل التوازن القائم بينها –

"على الرغم من الصراع الناتج عن اختلافها"– على السلام النهائي الذي تفرضه الإمبراطورية " (الأعمال الفلسفية III، ص 361–362).

إنّ قوة عظمى كالولايات المتحدة لن تتخلى أبداً عن استخدام القوة. لكنّ ذلك لا يعني أن تستسلم للنشوة التي يمنحها لها الشعور بأنها الأقوى والقناعة بأنها الأكثر عدلاً.

ومن مصلحة الولايات المتحدة أن تقبل بالحد الطوعي من استخدامها لنفوذها، كما تنصحها بذلك بعض الأصوات غير المعادية لأمريكا إطلاقاً داخل الولايات المتحدة. ولا ينبغي في هذه الحالة استخدام القوة إلّا عند الدفاع عن النفس في حالة الاعتداء على الذات (كما في أفغانستان) أو على الحلفاء (كما في الكويت). ثم احترام النظام العالمي عسكرياً مهما كانت عيوب هذا النظام، واحترام السيادات الوطنية مهما كانت أنظمتها مكروهة، ثم البحث عن تغييرها بوسائل سلمية – هذه الوسائل التي لا تفتقر للقوة.

قــوة أم قانون؟

لقد تم انتقاد الاستراتيجية الأمريكية في الصراع العراقي في بلدان عديدة، بما فيها بعض الحكومات الحليفة وعلى رأسها فرنسا. وحجة هذا الانتقاد تفيد بأن الولايات المتحدة تنتهج سياسة القوة في الوقت الذي يجب فيه أن تخضع العلاقات الدولية للقانون الذي تجسّده منظمة الأمم المتحدة ومجلس أمنها وقراراته.

وفي 7 آذار 2003، قبل اندلاع الأعمال الحربية ببضعة أيام صرّح دومينيك دو فيلبان أمام مجلس الأمن قائلاً: "يعتقد بعضهم أنه من الممكن حلّ هذه المشكلات عن طريق القوة وخلق نظام جديد بهذه الطريقة. وهي ليست قناعة فرنسا" وصرّح الرئيس شيراك للصحافة في 18 آذار 2003 عشية الاجتياح كي يبرر موقفه في مجلس الأمن قائلاً: "إن فرنسا- على خلاف الولايات المتحدة التي تفضّل القوة على القانون - تصرّفت باسم أولوية القانون وبموجب تصوّرها للعلاقات بين

الشعوب والأمم". لقد كان مطلبه إذاً أن "تُحترم الشرعية الدولية".

ولم يغيّر القادة الفرنسيون رأيهم عند اندلاع الحرب. وعبّر فيلبان عن رأيه أمام المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن في 17 آذار 2003 مكرراً إيمانه "بالضوابط القانونية الجماعية التي تهدف إلى احتواء استخدام القوة" وأضاف قائلاً: " وحده الوفاق واحترام القانون يمنحان القوة الشرعية الضرورية". وختم قائلاً: "يجب أن توضع القوة في خدمة القانون ". ثم تطرّق إلى هذا الموضوع فور انتهاء الحرب في حديث له مع صحيفة لوموند الصادرة بتاريخ 13 أيار 2003 فقال: " لا يمكن استبدال دور منظمة الأمم المتحدة" كما قال: "إن الأمم المتحدة تجسّد إدراكاً ووعياً شاملاً يفوق وعي الدول وإدراكها " وهي خطوة نحو " تشكيل ديمقراطية عالمية ". وعبّر قادة أوروبيون آخرون عن رأيهم بقولهم إن سيادة القوة أدركت نهايتها واستُبدلت شيئاً فشيئاً بسيادة القانون، وهكذا فإنه يمكن إقصاء الحرب نهائياً.

إن هذه الرؤية للعالم فيها شيء آسر، لكن قبل تبنّيهـــا يجب أن نتأكد أنها تعبّر تعبيراً جيداً عن العالم الموجود فعلاً.

هل نحن بصدد الاعتقاد أن رغباتنا واقعية؟ كي نحكـــم على الأشياء بصورة جيدة، يجب علينا معرفتها. بيد أن بحثنـــا عن الحقيقة يكون خاطئاً في حال كنا نعرف مســـبقاً أن هـــذه الحقيقة يجب أن تنطبق مع الخير. هل سيادة القانون على القوة أمرٌ فعلي أم أن الأمر يتعلّق هنا بوهم مثير للزهو، لكنّـــه قـــد يضلّل خياراتنا؟ هل "الشرعية الدولية" و"الديمقراطية العالميـــة" شيء آخر سوى تخيُّلات قضائية؟

في عصر الأنوار، كان مؤلفو الموسوعات والفلاســـفة يعزّزون الأمل بأن تطوّر الحضارة داخل كل بلد سوف يطـــال العلاقات بين البلدان، وأن العـــالم بأكملـــه يمكـــن تصـــوّره "كمجتمع عام" مؤّلف من مجتمعات خاصـــة تكـــون بمنزلـــة مواطنين. وجان جاك روسو هو الذي أخذ على عاتقه مسؤولية هدم أبنيتهم الهشة فقد كتب قائلاً:" في إطـــار العلاقـــة بـــين الإنسان والإنسان نعيش في الدولة المدنية ونخضع للقوانين أما في إطار العلاقة بين شعب وشعب آخر فإن كل فـــرد يتمتـــع

بالحرية الطبيعية (الأعمال الكاملــة 111، ص 610). ويقــول أيضاً: " إن العلاقات بين البلدان تبقى في حالة طبيعية وبالمقابل فإن الحالة الاجتماعية تسود في كل بلد. لماذا الأمر هكذا؟ لأن مواطني كل بلد تخلّوا عن استخدام العنف وعهــدوا بــه إلى الدولة التي تحتويهم، في حين أن البلدان لا تشكّل جزءاً مــن دولة شاملة وبالتالي لا تعرف هيئة تتوكل هذه القوة، فتحتفظ بهذه القوة لنفسها. وعندما لا يهدد هذه البلدان عدو مشترك – قد يأتي من كوكب آخر– فإنّها تفضّل المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة (وهذا ما تمثله الصعوبات في إيجاد اتفاق حول موضوعات مثل ظاهرة الاحتباس الحراري).

كل الدول تعرف هذا النظام المزدوج. وليست المبادئ نفسها هي التي تدير السياسة الداخلية والخارجية. ففي الداخل تخضع القوة للقانون، ويخضع الجيش لأوامر الحكومة وتضــمن الشرطة العدالة. وفي الخارج القوة هي التي تدير العلاقات بين البلدان، وتُلطّف هذه القوة بالاتفاقيات الــتي تقيمهــا هــذه البلدان فيما بينها بمحض إرادتها، وتستطيع حلّ هذه الاتفاقيات بأية لحظة. إنّ القانون الدولي لا يتمتّع بالفاعلية نفســها الــتي

يتمتّع بها القانون الوطني، لأنّه لا يمتلك بالطريقة نفسها يداً مسلّحة، إلا في حال قبلت الدول بهذا القانون.

إنّ العلاقات بين الدول لا تخضع للقانون، بل تنجم عن "نظام" عالمي مؤلف من المعاهدات والاتفاقيات والمشاركة أيضا بالمنظمات الدولية. لكنّ هذا النظام لا تكفله شرطة عالمية، لأنّ هذه الشرطة –كالدولة العالمية– لا وجود لها. لذلك فإنه لا فائدة من التحدث–كما حصل ذلك أثناء الصراع في العراق– عن "الحرب اللاشرعية". فالحرب–أية حرب– هي بالتعريف قطيعة مع النظام العالمي الموجود مسبقاً، لكنّ هذا النظام لم يمتلك أبداً قوة القانون.

من العبث إذاً ضمن هذا السياق استدعاء "أولوية القانون" و"احترام القانون" أو "الضوابط الاجتماعية". فالاتفاقات القائمة بين البلدان –التي كان من المسموح حلّها من طرف واحد– ليست قوانين. وما يسمى بالقانون الدولي لا ينتمي إلى الزمرة نفسها التي تنتمي إليها القوّة العسكرية. صحيح أن هذا المنطق لا ينطبق على البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في علاقاتها المشتركة. فهذه البلدان عزفت عن

استخدام القوة المسلحة فيما بينها، لكنّ هذا العزوف لا يتعدّى حدود الاتحاد. فالحروب مع الدول الخارجية مناسبة، وليس هناك من قانون يمنع هذه الحروب. وماذا عن دور منظمة الأمم المتحدة، المنظمة التي تحتوي كل بلدان العالم؟ أليست تجسيداً للقوة التي يخنقها القانون؟

للتخلي عن هذا الوهم، يجب أولاً أن نتذكّر أنه في منظمة الأمم المتحدة بالأساس خيار لا يقوم على أي قانون، وهو منح "حق الفيتو" للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.

بتعبير آخر نقول إن هذه الدول الخمس – الدول العظمى– تعفى من الالتزامات التي تثقل عاهل الدول الأخرى، لأنها تستطيع فرض الفيتو على أي قرار بشأنها. فالقوي لا يمكن أن يخطئ! وهكذا فإن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية كان في الماضي القريب ينجو من أي إدانة تؤدي إلى التدخل، لأن هذا الاتحاد كان يمنع أي قرار يتعلق بتصرفاته. هذه الحماية كانت تمتد لتطال حلفاء "أعضاء الفيتو". وهكذا فإن إسرائيل التي تحميها الولايات المتحدة لا يمكن أن تتعرّض لتدخّل تقرّره

منظمة الأمم المتحدة، فبدلاً من تقليص هيمنة القوى العظمى تعمل المنظمة العالمية على تكريس هذه الهيمنة.

وينبغي أن نضيف أنه عندما لم تقم إحدى هذه القوى العظمى بتعطيل منظمة الأمم المتحدة، فإنّ هذه المنظمة لم تتجلّ أبداً كتجسيد جميل للعدالة. كثيرة هي المجازر التي لم تستطع منظمة الأمم المتحدة منعها أو لم تُرِد ذلك: إبادات جماعية في كمبوديا وفي رواندا وعمليات قتل جماعية في السودان وأثيوبيا وحروب أهلية في أنغولا وسيراليون. والأسباب المباشرة متعددة لكنّ منشأها مشترك: عدم فاعلية منظمة لا تتمتع بقوة ذاتية، بل عليها أن تستمد هذه القوة من بلدان خاصة، إضافة إلى العبء الذي لا مناص منه للآلة البيروقراطية السحيقة واختلاف مصالح الدول الأعضاء المستعدة دائماً لوضع العصي في العجلات.

إنّ سلوك جميع الدول لا تمليه اعتبارات القانون، لأنّ أمراً كهذا يتطلّب أشياء كثيرة. لنتذكّر كيف أنّه في آذار 2003 – وفيما يخص العراق– كان المبعوثون الأمريكيون والفرنسيون يجوبون الأرض للترهيب أو الترغيب بغية الحصول على

تصويت إيجابي من هذا البلد أو ذاك. هل يمكننا أن نرى في ذلك تجلّياً لهذا "الوعي الشامل" الذي يتحدّث عنه "فيلبان"؟ هل يمكن أن نرى فيه انتصاراً للعدالة في عمل لجنة حقوق الإنسان المنبثقة عن منظمة الأمم المتحدة (التي ترأسها ليبيا حالياً)، تلك اللجنة التي لم تقم أبداً بإدانة بلدان انتهكت حقوق الإنسان مثل الصين أو الفيتنام أو الجزائر أو السودان أو زيمبابوي أو....

لقد خضعت منظمة الأمم المتحدة لاختبار قاسٍ أثناء الأزمة العراقية، إذ كان يجب على مجلس الأمن فيها أن يختار بين حلّين مزعجين: إما أن يخضع للولايات المتحدة فيُظهر خنوعه أو يعارضها فيظهر عجزه.

لقد اختار مجلس الأمن الحلّ الثاني ويمكننا الدفاع عنه بقولنا إنه أنقذ كرامته بهذه الطريقة لكنّ ضعفه انكشف علانية. فالأقزام الذين حاولوا إعاقة "غوليفر"[5] **Gulliver** من خلال

---

[5] شخصية من شخصيات رواية "أسفار غوليفر"، وهي رواية ساخرة كتبها الروائي والشاعر الأيرلندي جوناثان سويفت ونشرت عام 1726. (المترجم).

روابط متعددة، تشتت شملهم ما إن همّ العملاق بالنهوض. كانت فرنسا تتباهى بانتصارها في معركة منظمة الأمم المتحدة لكنّها خسرت المعركة التي كانت تدور خارج قاعات الاجتماعات، لأنّ الحرب وقعت. بيد أنّه لا يتم الحكم على السياسة من خلال نواياها بل من خلال نتائجها. لقد كانت سياسة فرنسا إذاً سياسة رديئة. أضف إلى أنّ فرنسا نفسها السريعة التأثر بقضايا القانون عندما تخصّ من هو أقوى منها، لا تخضع دائماً لمنظمة الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بقضاياها الخاصة. فالجنرال ديغول لم يكن يفوّت الفرصة كي يصرّح مسبّقاً عدم خضوعه لمنظمة يعتليها عدد كبير من الديكتاتوريين. وحتى في عام 2003، لم تتخلّ فرنسا نهائياً عن "تسوية مشاكلها عن طريق القوة" إذا أردنا التحدث على طريقة فيلبان. فهي لم تطلب إذناً من منظمة الأمم المتحدة كي تتدخل في ساحل العاج، ولا شك أنّ هذا أمر جيد، فقد كان من الممكن أن تحدث مجازر جديدة قبل أن يتم التوصل إلى الاتفاق اللازم. ولا يمكننا أن نمتنع عن التفكير أن فرنسا ألحت خلال الأزمة العراقية على ضرورة المرور بمنظمة الأمم المتحدة

ومجلس أمنها لأنهما المكان الوحيد الذي تستطيع فيه أن تضطلع بدورها كقوة عالمية عظمى.

يمكننا أن نقول الشيء نفسه فيما يخصّ الآمال المعلّقة على العدالة الدولية كوسيلة لفرض القانون على العالم. ومن آثار هذه العدالة خلق محكمة عدل دولية لمحاكمة الرعايا اليوغوسلاف والروانديين أو خلق مشروع محكمة عدل دولية تعمل باستمرار.

إنّ النوايا الطيبة لهذه المبادرات لا خلاف عليها، لكنّ نتائجها ليست كذلك. ففي هذا الوضع، هناك حل من اثنين:

التضحية بالفاعلية في سبيل العدالة: لكن في هذه الحالة فإنّ العدالة التي ندافع عنها تقف على عتبة باب القوى العظمى. ولا نقصد هنا الولايات المتحدة فقط، بل أيضاً روسيا والصين والهند وبلداناً أخرى.

كان ريمون آرون محقاً عندما كتب قائلاً: " لا يرضى الكبير بالأوامر ولا يسمح لأحد في أن يضغط عليه".(السلام والحرب بين الأمم، ص 721). إن مسار تأسيس محكمة عدل

دولية كان أمراً معبِّراً في هذا الشأن. فقد صوتت سبع دولٍ ضد خلق هذه المحكمة: الولايات المتحدة والهند والصين والفييتنام وإسرائيل والبحرين وقطر. ومن المسموح التفكير بأن تصويت روسيا تأييداً لخلق هذه المحكمة لا يدلّ على أنها قد تخضع لأوامر هذه المحكمة.

لقد صرّح الرئيس الأمريكي الجديد فور انتخابه أنه لن يوافق على الاتفاقية التي صادقت على قرار تأسيس المحكمة.

الولايات المتحدة لا تنحني أبداً أمام المطالب التي تطلبها منها اللجان الدولية المختلفة– حتى ولو كانت هذه اللجان منبثقة عن منظمة الأمم المتحدة– عندما تتعلق هذه المطالب بنشاطاتها في أمريكا اللاتينية أو عندما تمسّ مصالحها.

التضحية بالعدالة في سبيل الفاعلية: في هذه الحالة، يتم تجنيد جيش قوي لخدمة العدالة– وهو جيش منظمة حلف شمال الأطلسي، جيش الولايات المتحدة–لكنّ هذا الجيش قد يخدم مصالحه الخاصة بدلاً من أن يخدم مصالح العدالة.

أشارت لويز أربور Louise Arbour، النائـــب العـــام السابق لمحكمة العدل الدولية قائلة: "يصعب على العســـكريين التخلّي عن موشور الدول الوطنية، فمن خلاله يرون العمليات التي يقومون بها". (Le monde des débats 25 أيـــار 2001). لكنّ ذلك لم يمنعها من الاستعانة بهؤلاء العســـكريين أو مـــن دعمهم. فقد أعطت ضمانة قضائية للعمليات التي قامت بهـــا منظمة حلف شمال الأطلسي في يوغوسلافيا. كيف يمكنها بعد ذلك المحافظة على عدم انحيازها؟ نحن نعرف بأيـــة طريقـــة تم التعامل فيها مع تهمة جرائم الحرب التي ارتكبتها منظمة حلف شمال الأطلسي. فقد اكتفت المحكمة بتوكيل قضية التحقيق – حول إمكانية تحيّز المنظمة– إلى موظفيها الذين اعتبروا القضية منتهية، إذ اعتبروا أنفسهم فوق كل الشبهات. لكنَّ ذلـــك لم يكن رأي المنظمات غير الحكوميـــة O.N.G ولا رأي اللجنـــة الدولية للصليب الأحمر، على الرغم أنه يُشتبه بمحاباتهـــا لــــــ ميلوزيفيتش الذي صرّح في تقريره حول هذه القضية قـــائلاً: "إنهم يرون أن ارتكاب يوغوسلافيا لجرائم الحرب مختلف عن ارتكاب منظمة حلف شمال الأطلسي لهذه الجرائم. لكنّ هـــذا

الاختلاف في رؤية الأشياء مسألة مهينة" (p. Hazan العدالة في مواجهة الحرب، ص 219).

هذه العدالة الانتقائية التي لا تصيب سوى عدوّنا هل تبقى عدالة؟ يمكننا طرح هذا السؤال ليس فقط عند المقارنة بين التعامل مع يوغوسلافيا والتعامل المختلف مع منظمة حلف شمال الأطلسي أثناء الصراع في البلقان وفي مناطق أخرى أيضاً.

لنتأمل على سبيل المثال السياسة المتبعة إزاء الأقليات. لا شك أن سياسة يوغوسلافيا كانت قابلة للانتقاد، لكن ألا يمكننا قول الشيء نفسه عن السياسة المتبعة في إسرائيل أو في تركيا؟

هذه البلدان لا تقبل التدخلّ الدولي أكثر من يوغوسلافيا ناهيك عن العدالة، بيد أنها لم تُعاقب أبداً، ما هو تفسير ذلك؟ لا بد أن هذه الدول هي دولٌ "صديقة"، دولٌ مفيدة "لنا" استراتيجياً. لا شك أنه يجب ألا ننسى هذا الواقع، لكنّ هذا الواقع لا علاقة له بالعدل.

إنّ الحلم بعدالة شاملة تحلّ محلّ عدالة الشعوب، يسبب مشاكل باستمرار. فإذا كان القرار القضائي هو قرار عـــالمي، فإن المجتمع الذي يتحمّل نتائجه هو مجتمع وطنيّ.

لنتخيّل أن حكومة معيّنة قد أصدرت عفــواً بشـــأن حرب أهلية ماضية، في حين أنّ العدالة الدوليـــة قـــررت أن الجرائم التي ارتكبت فيها غير قابلة للتقادم، أي لا تسقط بمرور الزمن ويجب أن يُحاكم عليها. هل ينبغي الخضوع لهذه العدالة الدولية والمخاطرة بإشعال حرب أهلية جديدة لن يعاني منـــها سوى الشعب وليس القضاة الدوليون؟

أليست تشيلي هي التي يجب أن تقرر إذا ما كان يجب محاكمة بينوشيه؟ أليست كمبوديا هي التي تقرر فيما إذا كـــان يجب محاكمة المتواطئين مع بول بوت؟ باسم من يجب أن تمارس العدالة إن لم يكن باسم الشعب؟

واليوم بدلاً من إقامة محكمة تـــدين ميلـــوزيفيتش أو بينوشيه أو صدام حسين، أتساءل إن لم يكن نفيهم إلى جزيرة القديسة هيلانة أقلّ نفاقاً. أليس المهم هو جعلهم غير ضارّين؟

إنّ محاكمة الديكتاتور بعد أن فقد السلطة يعني بالضرورة محاكمته سياسياً لتطهير الماضي وتعديله وتحويل الخطأ الاستراتيجي إلى جريمة شرعية. إنّ الديكتاتور المخلوع عن عرشه، ليس مقهوراً فحسب إنه مذنب أيضاً. ولتجنب تحويل ممارسة العدالة إلى عملية تصفية للحسابات، من الأفضل التقيّد بالقوانين المرعية وعدم اللجوء إلى مبادئ دينية أو أخلاقية لا وجود لها في شريعة القانون.

يجب ألاّ تدفعنا هذه الملاحظات حول عجز المؤسسات الدولية وقصورها إلى عرقلتها أكثر من ذلك (فالاتفاق هو أفضل من الخواء والمساومة). وبالمقابل يجب أن تدفعنا هذه الملاحظات إلى التخفيف من حماستنا. فمنظمة الأمم المتحدة يمكن أن تكون مفيدة في الظروف كافة. لكن إزاء الحرب ستكون خاضعة لإرادة الدول المهيمنة.

يمكن للعدالة الدولية أن تعزّز من سيادة القانون وبخاصّة فيما إذا عملت على إدارة العلاقات بين الأمم إدارة فعلية بدلاً من أن تهدهدها الأوهام العالمية. لكن في الوضع

الحالي للإنسانية ليس بوسع النظام الدولي تبديل إرادة الدول، أي النفوذ العسكري.

لن تكفي الأمم المتحدة أبداً لمنع الاعتداءات وضمان السلام وفرض العدالة. فالقوة ضرورية لأجل ذلك. بيد أن القوّة هي بيد الدول. من العبث إذاً مواجهة القوّة بالقانون. وقد أشار باسكال بحزن أن القانون يبقى عاجزاً من دون القوّة.

كيف يمكن ضمان السلام في العالم؟ يجيب بعضهم (فرنسا) قائلاً: " بمنح الثقة للقانون الدولي وللمنظمات مثل منظمة الأمم المتحدة". للأسف، هذا الحل فيه خلل. فمن المعروف جيداً أنّ العلاقات الدولية لا تخضع للقانون، إلا إذا اختارت طوعاً أن تخضع له. هناك دول أخرى (الولايات المتحدة) تقول: يمكن ضمان السلام من خلال الوثوق بقوتنا التي تعدّ أكبر قوة في العالم. وليس على الدول كافة سوى الخضوع لهذه السياسة واللحاق بها حتى عندما لا تعجبهم. إنها ضريبة السلام. هل نحن محكومون بهذا الخيار؟ كلا. فالسلام بالقانون والسلام بالسيادة والقوّة لا تستنفدان جميع الطرق الممكنة.

هناك قاسم مشترك بين الجوابين، وهو البحث عن الخلاص بالاتحاد. اتحاد حقيقي للإمبراطورية الأمريكية كما يرى بعضهم، والوحدة الخيالية للحكومة العالمية كما يرى الآخرون. ويجب أن نضيف على هذين الخيارين، خيار التعددية التي تساهم في حفظ السلام بالتوازن بين عدة قوى عظمى. وقد تستطيع أوروبا الغد أن تجد مكانا لها داخل هذا الإطار.

القوة الساكنة

لا يتمتّع أي بلد أوروبي في العالم الحالي بقـوة كافيـة تمكنّه من الدفاع عن نفسه بمفرده في مواجهة دولة كـبرى، أو حتى التأثير على مجرى الأحداث في العالم. ولقد عاشت فرنسا هذه التجربة، إذ وقفت أثناء التراع العراقي موقفاً أثار التعاطف والمشاركة الوجدانية. لكنّ هذا الموقف لم يتسنَّ له أية فرصـة كي يفرض نفسه. فوسائل فرنسا العسكرية لم تكن بمسـتوى طموحاتها السياسية. إنّ أي بلد أوروبي اليوم يمتلك جيشاً يبقى تحت الرقابة الوطنية. ويشكّل هذا الجيش قوّة حقيقية، لكـنّ هذه القوة ليست كافية في حال نظرنا للأمور من منظور عالمي.

بيد أن الاتحاد الأوروبي ليس لديـه سياسـة دفاعيـة مشتركة ولا يتمتّع بجيش خاص. وأسباب هذا الوضع معروفة جيداً. فغداة الحرب العالمية الثانية كان الخطر العسكري الذي يهدّد أوروبا يسمّى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. غير أن البلدان الأوروبية لم تستطع الدفاع عن نفسها ضد هذا الخصم. لذلك توجّب خلق الحلف الأطلسي بوجود منظمـة

حلف شمال الأطلسي كقوة عسكرية يشترك بها الأوروبيون والأمريكيون، لكنّ الأمريكيين هيمنوا عليها. وخلال العقود اللاحقة، استفاد الأوروبيون من الدرع الأمريكي. ولم يتغيّر الوضع إلاّ في عامي 1989–1991 مع سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي. وكان يجب التفكير في إعادة صياغة سياسة الدفاع المشترك إلا أن ذلك لم يحدث. ومنظمة حلف شمال الأطلسي ما زالت موجودة، لكن ما من أحد يعرف ما هي فائدتها. وعلى أية حال فإنّ أوروبا ليست هي التي تديرها.

إضافة إلى ذلك، فإنّه حتى ولو كان يبدو أن شعوب مختلف البلدان هي في حالة وفاق، فإنّها ليست حال السياسات الحكومية. فهذه السياسات تبقى في خدمة المصالح الوطنية. وهكذا فقد انشقت الدول الأوروبية على بعضها إزاء إصرار الولايات المتحدة على شنّ حرب في العراق. وهي ليست المرّة الأولى التي يتم فيها الشعور بغياب السياسة العسكرية الأوروبية.

في عام 1995 سمح الاتحاد الأوروبي بتفجير حرب مدنية في يوغوسلافيا إضافة إلى مجازر ارتكبت في البوسنة. وعلى

الرغم من الغضب والاستنكار الشعبي، لم يتم التفكير بأي تدخّل ربما بسبب صراع المصالح بين الفرنسيين والألمان). وفي عام 1999 –لكن ضمن سياق أكثر إشكالية– وقف الاتحاد الأوروبي موقفاً سلبياً إزاء الاضطرابات في كوسوفو. لقد تم التدخّل العسكري، لكنّ الجيش الأمريكي هو الذي قاد هذا التدخّل وهكذا فإنّ أوروبا أظهرت تبعيتها مرّة ثانية على الصعيد العسكري.

لقد أدان الرأي العام في العديد من البلدان الأوروبية التدخّل الأمريكي، لكنّه لم يحاول أن يربط هذه الإدانة مع كون أوروبا مرتبطة أمنياً بصورة دائمة مع القوة العسكرية الأمريكية.

يتبدّى لنا عندئذٍ موقفان متلاحمان. إما القبول بالارتباط العسكري وبالتالي العزوف عن أي انتقاد لسياسة لا قدرة لنا عليها (وهو خيار الحكومة الإسبانية والإيطالية والبريطانية، التي جابهت الرأي العام)، أو الاحتجاج عالياً وبقوّة، وبالتالي التخلّي عن الحماية العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة.

إنّ إرادة الحفاظ على فوائد الموقفين لا تتسم بالانسجام وكما أشار عالم الاجتماع برينو لاتور Bruno Latour فإننـــا بهذه الطريقة نضع أنفسنا في موضع "أخلاقي فقط" " أساســه الواقعي الوحيد هو الفضيلة، لأننا رفعنا عن أنفسنا مهمة رسم علاقات القوى وألقيناه على الآخرين" (صـــحيفة لومونـــد، 5 نيسان 2003).

وإذا كانت الدول الأوروبية لا تريد أن تكون محكومة بالتشوير العابر، فلها أن تختار بين عدة حلول. إما أن توكـــل الدفاع عن نفسها إلى من هو أقوى منها (الولايات المتحـــدة) فتكتفي بالتالي بالموافقة على كل ما يفعله (وهو الموقف الحـــالي لبعض البلدان). وقد عبّـــر الـــرئيس البولـــوني أليكســـاندر كفازينيفسكي Alexander Kwasniewski عن هذا الموقـــف بأفضل طريقة أثناء المحادثات التي سبقت التدخل في العـــراق. فقد انضمت بولونيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، فصـــرّح قائلاً: " إذا كانت هذه هي وجهة نظر بوش، فإنها وجهة نظري أيضاً " (انترناشيونال هيرالد تريبيون، 24 كانون الثاني 2003).

إنّ هذا الخضوع غير المشروع كان الخيـــار الــذي تم التعبير عنه في "رسالة القادة الأوروبيين الثمانيــة" lettre des huit ومــن بينــهم قــادة بولونيــا وهنغاريــا وجمهوريــة تشيكوسلوفاكيا، كما كان أيضاً الخيار الذي صــرّحت بـــه الحكومات العشر déclaration des dix في بلــدان أوروبــا الشرقية، من أستونيا حتى ألبانيا.

ونعرف أنّ الرئيس الفرنسي جاك شيراك قد وبّخهــم علناً إذ قال " إنهم ضيّعوا على أنفسهم فرصة الإمســاك عــن الكلام"، وتصرّفوا كأطفال "يفتقرون للتربية"، فأثــار الشــك والشبهات حول مسألة انضمامهم المستقبلي للاتحاد الأوروبي.

هل هذا هو كل الدرس الذي يمكن أن نستخلصه من هذه الوقائع التي طرأت أثناء التحضيرات للحرب ضد العراق؟

لم يبح لي قادة الدول العشر المذكورة بشيء ويبدو لي على الرغم من ذلك أنه لا يمكننا تفسير سلوكهم من خــلال سوء تربيتهم ولا من خــلال اعتــرافهم بالجميــل إزاء دور الأمريكيين أثناء الحرب الباردة، ولا من خــلال الضــغوط –

المثبتة والمعترف بصحتها على الرغم من كل شيء- التي مارستها واشنطن.

وإذا ما رغبت دول أوروبا الشرقية في التصريح بدعمها غير المشروط لسياسة الأمم المتحدة - حتى ولو أدى ذلك إلى استياء بعض أعضاء الاتحاد- فلأن دولة أخرى كبيرة ألا وهي روسيا تمتد في الناحية الشرقية من أراضيهم. وإن كانت الحكومة الروسية الحالية لا تنتهج سياسة توسعية فإن عدم التكافؤ الكمي بين هذه الدولة وبلدان أوروبا الشرقية وصل إلى حد أن هذه البلدان ستشعر دوماً أنّ جارها العملاق يهددها. فهذه البلدان تعرف ما هي الهيمنة الروسية، إذ إنها عاشت هذه الهيمنة في زمن الاتحاد السوفيتي منذ زمن طويل والسؤال الذي لا بد من أن تثيره هذه البلدان هو التالي: في حال التهديد المباشر، هل ستحمينا الولايات المتحدة أفضل مما ستحمينا قوتا فرنسا وألمانيا مجتمعتين؟ الجواب لا شك فيه.

فالدرع العسكري الأمريكي له مصداقيته، خلافاً لدرع فرنسا. وبما أنه يستحيل على بولونيا أن تواجه بمفردها الدول

الكبرى فإنها تفضّل أن تكون تابعة للولايات المتحدة. فهذه الحامية أكثر ليبرالية وأكثر بعداً من روسيا.

هناك حلٌّ آخر يكمن في التخلّي عن الحماية الأمريكية من دون الانشغال في البحث عن حماية أخرى. إنه موقف البلدان الحيادية مثل سويسرا أو النمسا. ونحن نعرف أن الإغواء السلمي قويٌّ في ألمانيا. لقد شاءت المصادفة أن أعبر ألمانيا بالسيارة في بداية شهر نيسان عام 2003، ورأيت على النوافذ عبارة "لا للحرب ثانية" **Nie wieder Krieg!**. من لا يريد أن تتحقق هذه الأمنية؟ لكن هل يكفي لأجل ذلك أن ينزع المرء سلاحه؟ هل نستطيع في يوم من الأيام "منع الحرب". يحق لنا الشك في ذلك. فحبّ السلم يقوم أحياناً على فكرة خاطئة تقول إنّ العدوانية الإنسانية في طريقها إلى الزوال وإن العنف يتلاشى شيئاً فشيئاً من هذا العالم. ويقوم حب السلام أيضاً على فكرة جبانة مفادها أنه ما من خير وما من مثل أعلى يستحق عناء التضحية لأجله. لا شك أنّ المفاوضات هي أفضل من الحرب. وللأسف فإنّ هذه المفاوضات غير ممكنة دائماً. فسياسة "الردع" السلمي نجحت ضد ستالين وفشلت ضد

هتلر. ويجب ألا ينسى أوروبيو اليوم هذا. فالاتحاد الأوروبي لم يصبح ممكناً إلا بفضل النصر العسكري للحلفاء على النازية الألمانية. ولو تم التخلّي طوعاً عن استخدام الأسلحة لحكم خلفاء هتلر أوروبا.

لم يضمن نزع السلاح السلام أبداً، فبعض المعتدين لا يصغون إلا إلى لغة القوة. والدول التي نُزع سلاحها قد تصبح فريسة سهلة لهؤلاء الذين لم يتخلوا عن استخدام الأسلحة. ولماذا سيحجمون عن احتلال أوروبا التي تعيش برخاء لكنها لا تستطيع الدفاع عن نفسها؟ إنّ رجال السياسة الذين يشيدون بهذا الخيار يعرّضون شعبهم للخطر. فلا يمكن لأوروبا أن تكتفي بالطريق الذي يسلكه بلد غني وحيادي مثل سويسرا، فالوضع الاستثنائي لهذا البلد يضمن حمايته، وهذا لا ينطبق على القارّة بأكملها.

هناك أخيراً حلّ ثالث يكمن في تحويل الاتحاد الأوروبي إلى قوة عسكرية فيصبح إذاً بدوره جزءاً لا يتجزأ من هذا التوازن العالمي وهو حلّ سبق وطرحه العديد من رجال السياسة، لكنّه لم يتحقق حالياً إلا بصورة جزئية.

التعددية أفضل من التفرّد، بيد أنها حالياً غير موجودة.وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الخيار تسوّغه حجة بديهية: إنّ أي اعتداء على أوروبا لا يمكن أن ينجم من داخل أوروبا، والاعتداءات الوحيدة التي يمكن تصوُرها ستأتي من الخارج. في هذه الحالة، يجب الدفاع عن أوروبا بأكملها وسيكون هذا الدفاع فعّالاً بقدر ما تجتمع القوى الفردية لمختلف البلدان.

هناك أمر بديهي آخر. إذا أرادت أوروبا أن يكون لها سياسة مستقلة وأن تتخلص من الوصاية المزعجة للولايات المتحدة، يجب عليها أن تضمن الدفاع عن نفسها بمفردها. وإذا أرادت ضمان أمن جميع البلدان الشرقية والغربية التي تشكّلها، يجب عليها أن تتزود بقوّة مسلّحة فعّالة. وهكذا فإن تشكيل اتحاد أوروبي قوي سيؤدي إلى فقدان كل دولة من دول هذا الاتحاد جزءاً من سيادتها الوطنية، لكنّها ستربح بالمقابل أمناً متزايداً وسيادة جماعية عليا. إنه الحلّ الوحيد (الرد بمصداقية على مشاكل الحرب والسلام في العالم) الذي يمكنه أن يحمل

الولايات المتحدة على التخلي عن التجربة الإمبريالية التي تمر بها اليوم.

هل يجب أن نقلّد الولايات المتّحدة أو أن ننافسها كي نصبح قوّة عسكرية؟ ليس بالضرورة. إن توحيد الدول الأوروبية ضمن كونفدرالية هو سلفاً خطوة غير مسبوقة، ويمكن لشكل القوة التي سيصبو إليها الاتحاد الأوروبي أن يكون مبتكراً. فنحن لسنا محكومين بالخيار بين الإمبريالية والعجز. إنني أطلق على شكل القوة هذه اسم "القوة الساكنة".

ما هي مهام هذه القوة العسكرية الجديدة؟ ينبغي على الجيش الأوروبي أن يكون قادراً على:

- الدفاع عن الأرض الأوروبية ضد أي اعتداء (كاعتداء هتلر واعتداء بن لادن) والقضاء على العدو قضاء مبرماً.
- منع أية مجابهة عسكرية مسلحة داخل الأرض الأوروبية (كما حصل أثناء الصراعات في يوغوسلافيا السابقة أو في قبرص).

- احتواء أي هجوم ناجم عن دولة كبرى أخرى وذلك من خلال التهديد بالردّ على هذا الهجوم (كروسيا في زمن ستالين وبريجينيف).

- التدخل في بقية أنحاء العالم بقوة عسكرية سريعة عند طلب الحكومات الصديقة أو لمنع الإبادة الجماعية (يجب أن يكون هذا التدخل أكثر فاعلية من التدخلات التي تقررها منظمة حلف شمال الأطلسي).

- إذا تم الهجوم على شريك مميّز للاتحاد الأوروبي، كالولايات المتحدة على سبيل المثال، يجب المسارعة إلى نجدته باسم الصداقة.

إنّ "القوة الساكنة" تقتضي في الوقت ذاته أن نتخلّى عن ادعاءات أخرى تميِّز القوة الإمبريالية أي:

- لن يكون طموح الاتحاد الأوروبي أن يدير شؤون العالم بأكمله. فهذا الاتحاد سيكون قوّة إقليمية وليس عالمية، مشابهة لروسيا والصين وليس للولايات المتحدة. ولن نحاول بالقوة منع هجوم الصين على تايوان أو هجوم كوريا

الشمالية على كوريا الجنوبية، أو العراق على الكويت أو باكستان على الهند. هذا لا يعني أن الاتحاد سيبقى غير مبالٍ أمام هذه الأعمال، لكنّه سيكتفي بالتصرّف من خلال قوة غير عسكرية ولن يحاول في الوقت نفسه أن يطيح بحكومات لا تعجبه فيقتحم بلداً مثل كوبا أو زيمبابوي أو إيران، لكنه سيحاول التأثير على سياسات هذه البلدان.

والبلدان التي لا تعجبنا تختلف عن البلدان التي تعتدي علينا.

- لن يطمح الاتحاد إذاً إلى المساواة مع القوى الأمريكية العظمى، ولكن سيكون قادراً على مجابهتها. واحتمال حدوث صراع عسكري مع الولايات المتحدة لن يكون جزءاً من استراتيجيته، وبالتالي فإن ميزانيته العسكرية لن تحتاج لأن تكون بحجم الميزانية الأمريكية.

لم هذا التخلي الطوعي عن أداء دور القوى الإمبريالية العظمى؟ لأسباب تعود إلى الماضي.فبلدان أوروبا الغربية (ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا والبلدان الواطئة والبرتغال

وإسبانيا) أغراهم هذا الدور كل الإغراء. لكنه لم تعد لـــديهم الوسائل لأداء هذا الدور كما أهم لم يعودوا يطمحون إليـــه. فهم يعتقدون اليوم أن أضرار هذه السياسة تفـــوق فوائـــدها. إضافة إلى أهم يعتقدون أن الوسائل المادية التي يتمتعـــون بهـــا ستجدي نفعاً أكثر لو صرفت على برامج أخرى. ويعتـــبرون أخيراً أن تخليهم عن الحروب الوقائية بغية تغيير الحكومات التي لا تناسبهم يجعل العالم أكثر استقراراً وأماناً. بتعبير آخر، إهـــم يختارون هذه السياسة ليس لأها أكثر أخلاقية، بل لأهـــا مـــن مصلحتهم التامة.

على الرغم من ذلك فإن "القوة الساكنة" لا تُعَدُّ تخلياً عن استخدام القوة. إننا نسمع اليوم تهكمـــات موجّهـــة إلى "أوروبا العجوز" التي اختارت طريق كوكب الزهرة بدلاً مـــن كوكب المريخ. وسلوك كوكب الزهرة هو سلوك كائن مرهف الحسّ وخامل، إنه باختصار يفتقر إلى الرجولة. كلمات جارحة كثيرة كانت تكتبها أقلام الكتاب الفاشيين الذين سخروا مـــن الديمقراطية غداة الحرب العالميـــة الأولى. لكـــنّ الأوروبـــيين

يرفضون أن يختاروا بين الذكور الذين يهزّون أكتافهم والقيم المخنّثة كما يزعمون.

إنهم يريدون أن يتجاوزوا هذا التفريق المصطنع وأن يتمكنوا من الدفاع عن نمط الحياة الذي اختاروه. والأمر لا يتعلق بالنسبة إليهم باختيار "المثالية" على حساب "الواقعية" فلا يمكن لأية سياسة جيدة أن تسمح لنفسها بالتخلي عن إحداها ولا عن الأخرى. لقد قدمت أوروبا مثالاً عن الاتحاد السلمي بين عدة دول، وستتمكن أيضاً من فتح الطريق أمام استخدامٍ هادئٍ للقوة سيحقق مكاسب لا يستهان بها.

إنّ أوروبا هي قوة عظمى بين القوى العظمى الأخرى، وسيكون لها في الوضع الحالي شريكٌ عسكريٌ متميّز، ألا وهو الولايات المتحدة. وأسباب هذا التميّز عديدة، نذكر منها التاريخ المشترك الطويل والقيم السياسية- قيم الديمقراطية الليبرالية- المشتركة إلى حدٍّ بعيد. وأخيراً الأعداء المشتركين.

هذه الشراكة تعني أن أي اعتداء على إحداها سيؤدي إلى التدخل العسكري للأخرى بالطرق المناسبة. وفي الوقت

نفسه، لو تطوعت الولايات المتحدة بعزم وسارت على الطريق المحفوف بالمخاطر والثوري الذي يبدو أنه يستهويها اليوم، سيكون من المناسب قطع هذه الشراكة، من دون أن تكون أوروبا عاجزة عن الدفاع عن نفسها.

فيمكن لأحداث أيلول 2001 أن تعد إعلاناً للحرب من قبل الإرهاب الإسلامي. لقد كان الهدف هو الولايات المتحدة، لكن يجب ألا تهدهدنا الأوهام. إن الغرب بأكمله – أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية– هو المستهدف. فالأصوليون المسلمون يصرّحون قائلين: "من ليس معنا فهو ضدنا". لم يكن الأوروبيون هم المستهدفون اليوم، لكن من الممكن أن يتم ضربهم غداً.

من الأفضل أن يكون هناك تعاون أشمل بين الأجهزة الأمريكية والأوروبية على هذه الجبهة (التي ليست جبهة التدخل في العراق) وعلى بعض الجبهات الأخرى.

وإذا كان الأوروبيون متأخرين في مجال التسلح الكلاسيكي، فإنهم متقدمون في تقنية مكافحة الإرهاب الذي

يتطلّب توظيف العملاء وتعاون الشهود وتعاطف الشعب.

أراد غاري شميت Gary Schmitt مدير الزمرة الأصولية الجديدة New American Century أن يسخر من العجز العسكري الفرنسي فقال: " إذا أرادت فرنسا أن تضع 30000 رجل في كوريا الجنوبية فلتقل لنا ذلك! وإذا أرادت أن تضع حاملة طائرات في مضيق تايوان فلتقل لنا ذلك! (صحيفة لوموند 23–24 آذار 2003).

إنّ الانتصار في حروب المواجهة بين الدول ليس الأمر الأكثر صعوبة، ووسائل الرد التي تتمتع بها قوة عظمى تمنع من وقوع أي اعتداء. بالمقابل فإنّ المركبات المصفحة غير قادرة على منع الأفراد البائسين والمتعصبين من القيام بعمليات انتحارية مسؤولة عن موت الآلاف. إن الولايات المتحدة ليست بحاجة لحاملات الطائرات الفرنسية، لكنّها ستستفيد من أجهزة الاستخبارات، وهذا ما يمكن أن يمثّله الدفاع الأوروبي المشترك.

القيم الأوروبية

ما فائدة امتلاك قوة أوروبية مسلّحة؟ إن هذه القـــوة تتيح الدفاع عن هويّة معيّنة يرى الأوروبيون أنّها قيّمة.

يتأثر ساكن أوروبا قبل كل شيء بتنوّع البلدان الـــتي تكوّنها، فكل بلد يمتلك لغته الخاصة وعاداته ومشاكله. وعلى الرغم من ذلك، كان التشابه بين الآراء العامة في كلّ بلدٍ من هذه البلدان أثناء التحضيرات للتدخل في العراق شيئاً يسترعي الانتباه. ويتأكد هذا التشابه فيمـــا وراء المواقـــف المتناقضـــة للحكومات. لقد كان رأي المواطنين الإسبانيين والإيطاليين هو رأي الألمان والفرنسيين نفسه، وحتى موافقة البريطانيين علـــى قضية الحرب كانت هشّة.

وقد أبرزت الأزمة بوضوح تقسيماً كان يوجد منـــذ فترة. يا للتباين بين خلافات رجال السياسة والوفاق السهل بين المواطنين!

فرجال السياسة يعطون انطباعاً عنـــدما يتناقشـــون في

أمور المؤسسات الأوروبية أهم يحرصون بوجه خاص على عدم فقدان أي ذرة من السلطة التي يتمتعون بها على الصعيد الوطني. أما المواطنون- خاصة اليافعين منهم- فإنهم يتجاوزون الحدود بلا تفكير ويعبرون بسهولة كبيرة من عاصمة إلى أخرى ويجدون أنه من الطبيعي أن يجلس إلى مائدة واحدة فنلندية ويوناني، أو دانمركي ونمساوي.

إنّ برامج "ايراسموس" Erasmus التي تتيح للطلاب الأوروبيين أن يتابعوا دراساتهم خارج بلدانهم الأصلية عملت على تنمية هذه الحساسية الأوروبية وازدهارها. والنظر إلى أوروبا من الخارج يعطي انطباعاً بوحدها. لكن عندما كنت صغيراً في بلغاريا، كانوا يتحدثون عن أوروبا كما لو أنهم يتحدثون عن أرضٍ تبدأ في فينسيا وفيينا، على الرغم من أن بلغاريا تقع داخل القارة الأوروبية.

وبالتأكيد فإنّ أوروبا كانت تعني لنا أولاً نوعية المنتجات الصناعية قياساً بالمنتجات المحلية. فشفرات الحلاقة "الأوروبية" تحلق بنعومة أفضل والسراويل المستوردة من "أوروبا" كانت لائقة أكثر، وعمر الأجهزة الكهربائية

"الأوروبية" أطول. لكنّ ذلك لم يكن كل شيء. فوراء الفوائد المادية، كانت "أوروبا" تتمتع بجاذبية خاصة وتشتهر بتفوقها الروحي الذي كان يصعب علينا تعليله، لكنّه كان يقنعنا.

إنّ فكرة وجود عقلية أوروبية مشتركة ليست فكرة جديدة. كان جان جاك روسو يقول عند التفكير بشروط حياة دولية جديدة إن " كل القوى في أوروبا تشكّل منظومة" ليس من خلال الاتفاقيات التي تربط فيما بينها، بل من خلال "اتحاد المصالح، والعلاقة بين قواعد السلوك وتطابق العادات".

كانت هذه المنظومة في زمن روسو توجد في العقول، لكنّها لم تكن موجودة عملياً، إذ إنّ الصراعات بين البلدان الأوروبية كانت سائدة في ذلك الوقت. كان روسو يعرف مصدر هذا التقارب في وجهات النظر، فهو يأتي من التاريخ والجغرافية المشتركة، وجميع البلدان الأوروبية هي وريثة حضارة تأسست فوق القارّة منذ أكثر من خمسة وعشرين قرناً في اليونان ومن ثم روما.

ولقد دُمغت جميع هذه البلدان بالديانة المسيحية التي أكّدت وجودها من خلال انسجامها أو تعارضها مع اليهودية والإسلام. كما استفادت من التقدم التكنولوجي المشترك الذي بدأ في عصر النهضة، وشرعت بعض هذه البلدان منذ القرن السادس الميلادي بفتوحات استعمارية في جميع أصقاع الأرض، قبل أن تشهد بعد عدة عصور مجيء المستعمرين ليعيشوا بينهم في المدن القديمة.

إنّ الأوروبيين لا يريدون ولا يستطيعون أن ينسوا هذه المقومات المختلفة من ماضيهم، فهم يعيشون وسط منظر غيّره عمل الإنسان بعمق في مدنٍ يعود بناؤها إلى آلاف السنين وسط صروح وآثارٍ تشكّل جزءاً من هويتهم. لهذا السبب فإنه من الشرعي أن نصف أوروبا، كل أوروبا، بأنها "عجوز".

لقد احتربت البلدان الأوروبية كثيراً، ولن تنسى شعوب هذه البلدان مذبحة الحرب العالمية الأولى. فهناك نصب تذكاري في أية قرية فرنسية ولوائح بأسماء الضحايا. وحتى اليوم يُجرح أطفال وهم يلعبون بقنابل لم تُنزع فتيلتها. وتعرّضت البلدان الأوروبية في القرن العشرين للاضطهاد

الشمولي. أولاً الديكتاتورية الشيوعية في الشرق ومن ثم الرعب النازي في الغرب، قبل أن تصبح مسرحاً لمواجهة شاملة أثناء الحرب العالمية الثانية، ترافقها جرائم لا تُحصى وإبادة "سلالات دنيا" يهودية وغجرية. وخرج النظام الشيوعي منها معزّزاً وازداد مدّه وانتشاره، قبل أن يتمّ كبحه أثناء الحرب الباردة. كل هذه الأحداث تشكّل الإرث المؤلم لأوروبا العجوز. وإذا ما تخلّت اليوم عن طموحاتها الإمبريالية فلأنها تعرف ضريبتها.

أما فيما يخص الجغرافيا، فإنّ الوجود المشترك للعديد من الشعوب في الفضاء المحدود لأوروبا هو الذي يشكّل خاصيتها الأكثر إدهاشاً. من المستحيل أن نسافر لمدة ساعتين في الطائرة اليوم من دون أن نجد أنفسنا في بلدٍ مختلف ولغة أجنبية وعادات مدهشة. وبالكاد تكون مساحة هذا الجزء الممتد لآسيا أكبر من مساحة الولايات المتحدة أو الصين. لكننا نجد على أرضه حوالي أربعين دولة مستقلة بدلاً من دولة واحدة. فالهوية الأوروبية الحالية ليست مجرّد معطى تاريخي أو جغرافي، حتى وإن كانت تجد فيه مصدرها.

إنّ بعض القيم المنسلخة عن سياقها الأصلي قد ضُمت إلى ما يمكن أن نسميّه المشروع الأوروبي، وباب الانتساب إلى هذا المشروع مفتوح أمام النوايا الطيّبة كلها، أيّاًكان مصدرها. إنّ مصدرها وحيد، ونداءها شامل.

تتمتع القارة الأوروبية إذاً بهذه السمة المدهشة التي تكمن في أن الحرب بين البلدان التي تكوّنها أصبحت غير قابلة للتصوّر منذ وقت قريب. إنّ هذا الأمر الفريد في التاريخ العام يستحق الدهشة والتساؤل. فما هي العقلية التي جعلته ممكناً؟ وما هي "قواعد السلوك" –حسب تعبير روسو– التي اقترنت بها الأفعال في نهاية المطاف؟

إننا نتردد غالباً في تعداد القيم السياسية الأوروبية. وحتى لو أهملنا القيم الروحية والثقافية التي لا تؤدي إلى نتائج سياسية مباشرة، فإننا نخاف من أن نُتّهم بشيء من السذاجة والمجاملة.

إنّ الأوروبيين لا يريدون إعطاء صورة مغرورة عن أنفسهم، لا تنسجم مع الواقع. من ناحية أخرى، يمكن بطبيعة

الحال أن تُصادَف القيم الأوروبية خارج أوروبا. فإما أن جميع البشر يتّصفون بها، أو أن الأفكار الأوروبية انتشرت بعيداً. على الرغم من ذلك وعند النظر إليها من قريب، فإننا لا نجدها بالدرجة نفسها ولا تتخذ الأشكال نفسها. واليوم حيث يدخل بناء أوروبا طوراً حاسماً فقد يكون من المفيد الاضطلاع بهذه السذاجة وتسمية هذه القيم، لجعلها موضوع نقاشٍ مفتوح ليس إلا. وليس هدفي هو إنشاء تباينات أو تحديد ما يفتقر إليه الآخرون. فالمسألة ليست مسألة سباق. إنها محاولة لتحديد المقومات الرئيسة للنموذج الأوروبي نفسه. لنعدد إذاً هذه المقومات وبصورة غير منظّمة.

العقلانية:

إنّ وجودها في رأس القائمة لا يدلّ أبداً على أنّ الأوروبيين متعقّلون دائماً، أو على أن العقل بالنسبة لهم يجب أن يفضّل على العواطف أو على الحدس، لكننا نقرّ بإمكانية وجود المعرفة العقلانية للعالم في التقاليد الأوروبية. فالأفعال الأكثر جنوناً والظواهر الأكثر غرابة يمكن إدراكها بالعقل. ويمكن للقضايا الإنسانية بدورها أن تتلاءم مع الاختبار العقلي ومع النقاش

الذي يقودنا إلى تبادل البراهين بدلاً من تبادل الضربات، فالعقل قادر على المعرفة والفهم.

إنَّ مسلّمة العقل هي مقدمة منطقية ضرورية (لكنها غير كافية) من أجل انبثاق العلم كما أنها ضرورية من أجل ظهور الديمقراطية. وهي تتعارض مع الظلامية والخرافة ومع الفكر المشعوذ والتحريض.

هذه المسلّمة هي على الأقل أكثر قدماً من الفكر ما قبل السقراطي في بلاد الإغريق وهي تعتري تاريخ الغرب كله وتتجلى من خلال احترام العلم والنقاش السياسي المدعّم بالحجج والبراهين. ولعل إغراق العقل في القِدَم، جعل الأوروبيين في القرن العشرين شديدي التأثر بانحرافه الخاص عندما توقف عن أن يكون أداة للمعرفة والفهم ليصبح المسوّغ الأخير لتصرفاتنا. ونعرف حق المعرفة منذ قنبلة هيروشيما على الأقل أنَّ نتاج العلم ليس إيجابياً تماماً، وأنّ العقل هو أداة لا تضمن الجودة الأخلاقية لنتاجاته. وإذا أخلينا الساحة للعلم والتقنية فإنهما لن يتوقفا عند أي حدّ. وفي عالم يسيطران عليه كل السيطرة، فإن أي شيء ممكنٍ يصبح إجبارياً.

لقد فهم الأوروبيون إذاً أنّ الخيارات النهائية يجب ألا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمعرفة الموضوعية، وأنه لا يمكن حسمها بالعقل المتجرّد. إنهم يرفضون العلموية[6] Scientisme، إذ إنهم يريدون أن تسيِّر الأحداث بالسياسة والأخلاق، أي بإرادتهم ورغباتهم ومثلهم العليا، وليس بالمعرفة. لكنهم يرفضون أيضاً أن يقعوا في الجهة القصوى وأن يروا في العلم تهديداً أكثر مما هو وعيد، كما أنهم يرفضون مبدأ العقلانية.

العدالة:

نجد المحاولات الأولى للدفاع عن مبدئها على الأرض الأوروبية في بلاد الإغريق أيضاً. لقد اكتشف الناس الذين يعيشون وسط المدن أن من مصلحتهم إخضاع حياة الجماعة للقوانين بدلاً من تركها فريسة لصراعات المشيئة. وبما أنهم هم الذين يقررون القانون، فإنهم لا يخسرون حريتهم حتى ولو كانوا خاضعين له. فهم يخضعون لإرادتهم الذاتية، وهذه الاستقلالية تتيح لهم أن يحققوا ذواتهم. وفيما وراء القوانين

[6] مذهب يقرر الاكتفاء بالعلم من حيث قدرته على الذهاب إلى المسائل القصوى الدائرة على المعرفة البشرية (المترجم).

الخاصة تظهر فكرة العدالة. والعدالة تناسبنا فيما لو تمكنا من أن نضع جانباً مصلحتنا الخاصة وبالتالي فإن العدالة تناسب الجميع.

إنّ النظام العادل لا يُدرك بالحواس، فهو أبعد مما هو موجود ومن الرغبات الفردية. يقول سقراط: " الأشياء المريحة تختلف عن الأشياء الخيّرة" فالحق حق ليس لأنه يُسرّني، بل لأنّه يمكن أن يُرضي أي شخص بشرط أن يمتنع هذا الشخص عن إبداء أحكامه وفقاً لأهوائه ومصالحه الخاصة. فالعدالة تتعارض مع الأنانية ومع طلب الامتيازات والمنافع التي يمكن الحصول عليها باللجوء إلى القوة. يؤكّد خصم سقراط في "جمهورية" أفلاطون قائلاً: " الحق واحد في كل مكان، إنّه الشيء الذي يأتي في صالح الأقوى". ولم يُنسَ الدرس الذي أعطانا إياه.

يصرّح الإيديولوجي والأصولي الجديد غاري شميث على سبيل المثال قائلاً:" إنّ الولايات المتحدة تمتلك الحق في أن تكون "الحكَمَ الأكبر" في قضايا الأمن لأنها القوة الحضارية الوحيدة التي تمتلك القدرة والإرادة على فعل ما يجب فعله من

أجل منع الأمم غير المتحضّرة من انتهاك السلام والأمن " (صحيفة لوموند، 23–24 آذار 2003).

كيفما عرّفنا كلمة "متحضّر" في هذه الجملة، فإنها غير كافية لتحويل القوة إلى حق حتى ولو كانت أكبر قوة في العالم.

لا يمكن أن تستغني العدالة عن القوة كي تمارس تأثيرها. وتتجسد فكرة الحق من خلال المبادئ الشاملة والحق الطبيعي والحقوق الإنسانية ومن ثم الدساتير والقوانين. لكن كي تصبح هذه القوانين نافذة، يجب أن تدعمها قوة الدولة. بيد أن الدولة لا تملك الحق في أن تفعل كل شيء. فهي نفسها ملزمة باحترام القانون، لذلك فإنّ الحكومات لا يُسمح لها بممارسة التعذيب حتى ضد ألد أعدائها، ولا بالإبقاء عليهم خارج أية شرعية، كما يحدث لأشباح غوانتانامو.

ويرفض الأوروبيون باسم العدالة أيضاً أن تحكمهم القوى الاقتصادية وحدها. ففي البلدان الشيوعية كان الاقتصاد خاضعاً للسياسة مما أدى إلى انهياره. لكن من جهة أخرى لا

مجال لأن تخضع السياسة للاقتصاد في كل شيء (لـ"قوانين السوق").

يجب أن تتمكن الدينامية الاقتصادية من ممارسة تأثيرها، لكنَّ دولاً مثل دول الاتحاد الأوروبي تحاول جاهدة لكي تحدّ من تأثيرها ولكي تصحح هذا التأثير باسم العدالة الاجتماعية، أي حماية الضعفاء (وليس إعادة التوزيع الآلية للثروات، بل تضامناً مؤسساتياً).

وعلى الصعيد الدولي يعمل الأوروبيون على تشريع السلطة من خلال طريقة ممارستها إذ يفرضون عليها حدوداً من جرّاء أنفسهم ويلزمون أنفسهم بالمعاهدات والاتفاقيات ويقيمون مؤسسات مشتركة بين الجميع: إنه المبدأ الذي يؤسس "القوة الساكنة".

الديمقراطية:

ابتكارٌ إغريقي آخر يريد أن تكون السلطة في متناول الشعب أي جميع المواطنين. ونعرف حق المعرفة أن عدد الأشخاص الذين حُرموا من المواطنة في اليونان القديمة كبير

(النساء والعبيد والأجانب). الديمقراطية المدنية لا تُقصي سوى المجانين والمجرمين والأطفال. إنّ مشاركتنا الديمقراطية تعبّر عن نفسها من خلال الاقتراع الذي يهدف إلى انتخاب أشخاص يمثلوننا مؤقتاً. وبما أن كل واحد هو عضو من "الشعب" فإنّ حقوقنا متساوية بدقة متناهية. وأي صوت يعادل أي صوت آخر. إن الدولة التي تنتهك بطريقة معينة هذا المبدأ في المساواة المطلقة أمام القانون لا يمكن إذاً أن نصفها بالدولة الديمقراطية.

وهكذا فإن أفريقيا الجنوبية في زمن الفصل العنصري لم تكن ديمقراطية، ولم تكن أيضاً الولايات المتحدة ديمقراطية قبل إلغاء التمييز العنصري (ومن هنا انبثق الصراع من أجل الحقوق المدنية).

كما تبقى خارج الديمقراطية أية دولة تمنح بعضاً من مواطنيها حقوقاً خاصة تبعاً للدين واللغة والعادات. إن الديمقراطية ليست دولة – طبيعية– تقتضي انتماء جميع المواطنين لزمرة معيّنة (العرق والدين، الخ..) بل دولة "تعاقدية".

يمكن للدولة أن تنسجم مع روح العدالة من دون أن تكون ديمقراطية بيد أن الشعوب الأوروبية ترتبط بالنظام الديمقراطي.

الحرية الفردية:

إن الفرد في اليونان القديمة امتلك قواماً لأنه هو الذي تبوأ العقل (المعطى لكل فرد) وتمتع بالعدالة (الشاملة التي يشعر بها كل شخص) وشارك بالديمقراطية (ومارس إرادته فيهـــا). إن العبارة القائلة بأن "الإنسان هو مقياس كل شيء" تقتضي أيضاً أن يتم الحكم على فائدة الأفعال تبعاً للفوائد وللمكاسب التي يجنيها منها الفرد، وإن كانت مصالح الجماعة أو الإنسانية غير مستبعدة. لكنّ الدين المسيحي هو الذي أمَدَّ هذا المفهوم بزخمٍ حاسمٍ، لأنه –وخلافاً للمذاهب السابقة– أكد العلاقة المباشرة بين الله وكل إنسان. صحيح أن هذه العلاقة لا تشـــمل كـــل أوجه الوجود الإنساني، بل ما يسمى خالق هذا الوجود فقط، لكنّ قيمة الفرد في العالم الاجتماعي للبشر توطّدت تدريجياً.

بيد أن سمة من سمات الفرد تؤدي هنا دوراً جوهريـــاً، أي حريته التي تعني القدرة على التصرّف تبعاً لمشيئته الخاصـــة. إنّ

الافتقار للحرية يمكن أن يكون نوعين. فإما أن يُحدَّد الناس تحديداً كاملاً بطبيعتهم (أي أنهم في السابق كانوا يُحدّدون بعرقهم ودمهم واليوم يحدّدون بمورثاتهم). أو أنهم يُحدّدون أيضاً بثقافتهم (اللغة والدين والتربية). في هذه الحالة من الأفضل أن نعهد إلى العلم بدراسة سلوكهم بدلاً من أن ندعهم يهيمون على وجوههم.

أو أنهم أيضاً خاضعون لرقابة تأتي من أفراد آخرين أو من المؤسسات أو من الدولة.

وفي الحالة القصوى فإنهم يتحولون إلى العبودية. إن إمكانية التملص من تأثير هذين القيدين (أحدهما لا شخصي والآخر اجتماعي) هي التي تحدد إذاً الحرية الشخصية للفرد.

يقول روسو إن الإنسان يمكنه في كل الظروف أن "يقبل أو يمانع" (ص42) لهذا السبب فإن الأوروبيين يحبّون الأنظمة التي تحترم حقهم في الحرية. وهذا ما يسمونه "الديمقراطية الليبرالية". وفعلاً فإن الديمقراطية بمفردها لا تكفيهم، فقد يقرر الشعب فرض الرعب أو أكل لحوم البشر، أو تصفية

الأشخاص الأكثر ضعفاً في المجتمع ؛ وقد لا يملك الفرد الحق في الاحتجاج عندما لا تتم حماية حريته في الوقت ذاته. كلُ إنسان (رجلاً كان أم امرأة) يملك الحق في ألا يطبّق تعليمات الجماعة دون أن يعرضه ذلك للضرر، طالما أنّ حريته لا تضايق الآخرين بصورة مباشرة. إنها عبارة مقيِّدة تترك مجالاً للنقاش ويُفهم منها أن قسماً يرى بأنّ النساء غير المحجبات يشكلنَ ضرراً في حين أن القسم الآخر يرى أنّ الأشياء الخلاعية التي تعرض على شاشة التلفزيون أمر عادي.

يمكن إذاً أن يتطوّر الإجماع على رأي معين، لكنَّ جميع الأوروبيين متّفقون على المطالبة بحرية الاعتقاد وحرية الرأي وحرية تنظيم الحياة الخاصة وعلى رفض إكراه الدولة للأفراد بالقوة كما تفعل الأنظمة الشمولية.

إنَّ حق الانتماء إلى الأقليّة (اللغوية أو الدينية الخ) –دون أن يصبح هذا الحق عرضة للاضطهاد– يشكّل جزءاً من هذه الحريات الفردية.

كما أنّ التسليم بحرية الفرد نسبة إلى الأحوال التي تتحكّم به، يعني التأكيد في الوقت ذاته على أنّ كل فرد يبقى حتى آخر يوم في حياته كائناً غير مكتمل، أي إنه قابل للإصلاح ويمكن أن يتغيّر (نحو الأفضل أو الأسوأ). ويعدّ ذلك أحد الأسباب التي تدفع الاتحاد الأوروبي إلى مطالبة جميع أعضائه بالتخلّي عن عقوبة الإعدام، لأن هذه العقوبة تُنكر على المجرم إمكانية أن يتغيّر وترفض إذاً انتماءه إلى الجنس البشري وهذا بحدّ ذاته هو شكل من أشكال الجريمة.

العلمانية:

نجمت فكرة العلمانية- وبصورة مفارقة- من تقليد ديني وهو المسيحية. فالمسيح يفرِّق تفريقاً حاسماً بين السماء والأرض وبين اللاهوتي والسياسي عندما يقول: " أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله"، أو " ليس ملكوتي من هذا العالم".

لا تشير العلمانية إلى غياب الدين أو رفضه، بل إلى ذلك الفصل ذاته، أي أنها تشير إلى رفض أن تُفرَض القيم المسيحية بحدّ السيف. وعلى الرغم من العبارة المسيحية

الأصلية فإنّ الفصل ضمن التقاليد المسيحية لم يـــتم مـــن دون عناء.

لقد أصبحت المسيحية الدين الرسمي للدولة وبـــرزت رغبة كبيرة في تنظيم شرائع أمة البشـــر وفقـــاً لشـــريعة الله، وإخضاع السلطة الملكية لسيطرة رئيس الكنيسة، أي البابـــا. وكان لا بد من انتظار القرن الرابع عشر والصراعات المسلّحة بين البابوات والقياصرة كي نرى كبار منظّري العلمانيـــة، أي مرســـيل دو بـــادو **Marsile de Padoue** وغيـــوم دوكـــام **Guillaume d'occam**، وهما يضعان أسســـاً نظريـــة لدولـــة السيادة وللفصل بين الإيمان والعقل.

إنّ عكس العلمانية هي الإيديوقراطية[7]، أي الخلط بين الإيديولوجيا والدولة. ويمكن للأيديولوجيا أن تتخـــذ شـــكل الحكومة الدينية **théocratie** حيث يُقرّر رجال الدين البتّ في الخيارات السياسية للناس. لكـــن يمكـــن أيضـــاً أن تتخـــذ الإيديوقراطية شكل الشمولية عندما يختلط الحـــزب- ناقـــل

---

[7] نظام سياسي يقوم على التفويض الإلهي الخارج عن إرادة البشر حيث يتولى السلطة رجال الدين.(المترجم).

الإيديولوجيا- مع الدولة (وهذا الشكل هو الذي جسّد التهديد الذي تعرّضت له أوروبا في القرون العشرين). إنّ التجربة المرعبة للشيوعية والنازية تجعل الأوروبيين حذرين من أي انتهاك للعلمانية. ولعل أوروبا هي الجزء الوحيد في العالم الذي خصِّصت فيه الممارسات الدينية بصورة حصرية لوسطٍ خاص.

ولهذا الخيار أهمية كبيرة. وبما أنّ السماء والأرض منفصلتان فإنّ أية محاولة لتأسيس جنّة على الأرض هي مسألة مرفوضة.

إنّ الدولة العلمانية المعاصرة لا تنوي ضمان الانتصار الحاسم للقيم التي تدافع عنها ولا شفاء الإنسانية من عيوبها شفاءً نهائياً.فالإنسان ناقص لا محال، والمجتمعات الإنسانية قابلة للانتقاد وستبقى كذلك. ويجد الأوروبيون اليوم أن الفكرة المسيحية للخطيئة الأصلية لا يمكن إزالتها من هذا الوجود، لكنهم بالمقابل يناهضون أية هرطقة مسيحية تريد بناء ملكوت السماء هنا والآن. ولهذا فإنهم يرفضون القبول بإفساد الحاضر باسم المستقبل المشرق.

التسامح:

إرث آخر من التاريخ الديني يُفهم اليوم بصورة أوســع. وينطلق التسامح من حقيقة التنوع المدهش للناس والمجتمعات، فيفصل بين الاختلافات التي يمكن تحمّلها والتي لا يمكن تحمّلها.

إنّ ما لا يمكن تحمّله داخل الدولة يعاقب عليه القانون. إنّه الجنحة والجريمة، أي العنف الذي يخدم التعصّب. لكنّ التعصب يلغي المجال الواسع للاختلافات التي يمكن التسامح معها. فــلا الأفراد ولا الجماعات مرغمة على تأييد طرائق تفكير الآخرين وتصرُّفهم، لكنها لا تملك الحق في منع الآخرين من التشــبث بآرائهم ولا في اضطهادهم.

إنّ أوروبا تُظهر تجمّعاً مدهشاً من الاختلافات. فإضافة إلى تعدد اللغات هناك تعدد العادات والتقاليد وطرائق تنظيم الزمر الاجتماعية للزمن والمكان سواء كان عاماً أم خاصاً. وقد أدى صغر حجم الدول إلى جعل العلاقات بين بعضها بعضاً لا مفر منها.

بعد أن احتربت الشعوب الأوروبية وكرهت بعضها بعضاً، توصلت إلى التعايش داخل اتحاد. لم تختف الاختلافات بعصا سحرية، لكنّها لم تعد مصدراً للعداوة، بل يمكن استحسانها بوصفها اختلافات. وكما قال جورجن هابرماس Jürgen Habermas فإنّ "الاعتراف بالاختلافات –الاعتراف المتبادل بالآخر كآخر– يمكن أيضاً أن يصبح دليلاً على وجود هوية مشتركة " (صحيفة ليبيراسيون، 31 أيار 2003).

ويمكننا أن نتساءل ضمن هذا السياق فيما إذا كان توحيد أوروبا– الذي حدث في عصر العولمة– يهدد هذا التنوّع الثقافي. أعتقد من ناحيتي أن خطر هذا التوحيد مبالغ فيه. فلقد استطاعت الكائنات البشرية في كل زمان أن تفرّق بين الهوية المدنية أو الإدارية والهوية الثقافية. وبهذا الصدد فإنّ الدولة– الأمة هي استثناء وليست قاعدة. فامتلاكك لجواز سفرٍ أوروبي لا يمنعك مطلقاً من الإحساس بأنك إسبانيّ في الصميم أو حتى أندلسيّ.

وهذه الهويات الثقافية هي أقل هشاشة مما يقال. صحيح أنّ بعض اللغات ضعيفة الانتشار هي في طور الانقراض، لكن

اعتباراً من اللحظة التي يتحدّث بهذه اللغات بعض ملايين الأشخاص، فإنها تقاوم هذا الانقراض مقاومة جيدة. بالكاد يبلغ عدد سكان بلغاريا – إذا قمنا بحساب جميع الأقليات- عشرة ملايين نسمة. لكني لم أسمع أحداً يقول إنّ الصغار في بلغاريا بدؤوا اليوم التحدّث بالإنكليزية أو الألمانية أو الروسية.

إن أثر "أوروبا" دفع الشبان البلغاريين – الذين يعرفون أن لغتهم لا تستخدم كثيراً خارج حدود بلدهم- إلى تعلّم اللغات الأجنبية في وقت مبكّر.

إنّ الفرنسيين والألمانيين يجدون المنتجات نفسها في متاجرهم الكبرى، لكنّ لغتهم تبقى غير قابلة للنفاذ! وعندما يلتقي فرنسي مع ألماني فإنهما يتحدثان مع بعضهما بلغة إنكليزية "عالمية". لكنّ كل واحد منهما يتحدّث في بلده بلغته الأم.

وليست المسألة مسألة لغة فحسب. يمكننا التعرّف على شخص فرنسي وشخص ألماني من طريقة اجتيازهما للشارع أو

تربيتهما لأطفالهما أو مشاركتهما في الحياة الثقافية للبلد. فــلا يمكن للتقاليد أن تموت.

لماذا لا يغيّر الاندماج الأوروبي شيئا كبيراً في هذا الأمــر؟ لأنّ التقاليد لا تنتقل بين أشخاص ينتمون إلى الجيل نفسه، بل بين جيل وجيل آخر.

إنّ اللغات تتطور بالتأكيد لكنّها تتطور بصــورة بطيئــة. فنحن مازلنا نفهم لغة مونتين **Montaigne**.

إنّ تصورنا لعالمنا هو تصوّر خادع، إذ إننا نقلل بصــورة عامة من شأن قوة الرابط الذي يربط بين الأجيال، لأننا نحــب أن نصوّر أنفسنا أشخاصاً أحراراً، وعقولاً تختار نفسها انطلاقاً من صفحة بيضاء. إنّ الثقافة تساهم في عملية النقل هذه بــين الأجيال ولهذا فهي تقاوم عمليات التوحيد مقاومة كبيرة.

إن القوة العسكرية-وإن كانت ساكنة- تعــني جنــوداً يقبلون تعريض حياقم للخطر. لكنّ المرء لا يموت طوعــاً في سبيل انخفاض الرسوم الجمركية ولا في سبيل ارتفــاع أســهم بورصة "كاك كارانت" **CAC 40**.

والدول الوطنية نفسها لم تعد تثير أي شعور بالانتماء لهـا، إذ إن المرء يكفيه أن تلبي احتياجاته. إن الدفاع عـن الهويـة الأوروبية وعن قيمها يسوّغ بصورة أفضل المخاطر التي تنطوي عليها مسؤولية الدفاع عن أنفسنا.

وطالما أنّ أوروبا ليست سوى حالة رفاهية، فإنها لا يمكـن أن تثير المشاعر. ولكي تثير المشاعر يجب أن تكون فكرةً أيضاً.

أقلمة المؤسسات

إذا تبنينا رؤية أوروبا التي رسمنا خطوطها الكبرى في الصفحات السابقة، سيتبيّن لنا بسهولة أن المؤسسات الأوروبية -كما هي عليه اليوم- لا تخدم أوروبا خدمة جيدة، لذلك يجب تعديلها. وهذا ما حاولت مجالس عديدة أن تفعله عام 2003، وبخاصة المؤتمر الأوروبي. أود أن أستفيد من كوني لست عضواً في أي لجنة ولست مديناً بشيء لأي شخص كي أتمعن بمنتهى الحرية في المؤسسات الأكثر انسجاماً مع أوروبا الجديدة. وسأسهل على نفسي المهمة كثيراً بالتساؤل فقط عما هو مرغوب فيه دون أن أشغل نفسي بطريقة تحقيقه. لكن قبل البحث عن الوسائل، فإني أجد أنه لا بد من الاتفاق على الغاية.

إن المقترحات التالية ليست مبتكرة. فقد صاغها كتّاب آخرون من آفاق سياسية مختلفة كل الاختلاف، من "اليسار" أو "اليمين". لكنّ المقترحات الموجودة كثيرة، ولا تنسجم مع بعضها بعضاً في أغلب الأحيان. إني أبحث عن تناغم هذه المقترحات بدلاً من طابعها المبتكر. وإذا افترضنا أننا متفقون

على روح أوروبا المستقبلية، فأي المؤسسات تناسبها أكثر؟

لقد تحدثت عن ضرورة أن تضطلع أوروبا بمهمة أن تكون بمنزلة "قوة ساكنة"، أي بمنزلة قوة عسكرية مستقلة، جديرة بأن تدافع عن نفسها ضد أي خصم (ما عدا الولايات المتحدة)، وأن تساعد حلفاءها. هذا التحول يتطلّب مشاركة في الميزانية العسكرية وتعزيز هذه الميزانية.

وما إن تتشكل هذه القوة حتى يثار السؤال حول علاقاتها مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وينبغي أن تتحول هذه المنظمة بدورها في اتجاهين. من ناحية، عندما تصبح أوروبا مستقلة عليها أن تأخذ معدات المنظمة لتصبح تحت مراقبتها. إن منظمةً لحلف شمال الأطلسي أقل حجماً يمكن أن تبقى مفيدة بوصفها إطاراً للتعاون العسكري بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، في الظروف التي يفرض فيها هذا التعاون نفسه (التضامن في حالة الاعتداء على أحد الحلفاء، الكفاح ضد الإرهاب الإسلامي، الخ).

كل بلدان الاتحاد الأوروبي غير مستعدة لترك منظمة حلف شمال الأطلسي واستبدالها بقوة أوروبية. تلك هي

بالأخص حالة البلدان الشرقية التي ما زالت تعيش الـــذكرى المؤلمة للتدخلّ السوفيتي. إن هذه البلدان تعتـــبر أن الحمايـــة الأمريكية أكثر صلابة من الحماية الأوروبية. فليس من الجيـــد ولا من الممكن إجبارها، فمع الزمن يمكن أن تغيّر رأيها. لكن لكي يحدث ذلك يجب من جهـــة أن تخـــفّ حالـــة الصـــدمة الشمولية، ويجب من جهة أخرى أن تتزايـــد قـــوة الجـــيش الأوروبي. سيأتي يوم تجد فيه هذه البلدان أنه مـــن مصـــلحتها الانضمام إلى القوة الأوروبية، فتنضم إليها بطيبة خاطر.

إن حالة بريطانيا مختلفة لأنها ربطت سياستها العسكرية بسياسة الولايات المتحدة لأسباب عديدة. وهنا أيضاً يجب أن ننتظر كي يتم التغيير من الداخل. فقد تجد بريطانيا فائدة لها في أن تؤدي دور السيد هنا بدلاً من أن تؤدي دور الخادم هناك. إن هذا التغير ضروري لأن الجيش البريطاني هـــو مـــن أهـــم الجيوش في أوروبا. وسيعهد إليه في المستقبل بإدارة الدفاع عن الاتحاد.

وبانتظار ذلك، يجب أن ننطلق من ملاحظة أن جميـــع البلدان الأوروبية لا تصبو بالطريقـــة نفســـها إلى الانـــدماج

العسكري. وبدلاً من أن ننتظر بصورة سلبية كي يحدث التغيير، فإن مقاربة جديدة للموقف تفرض نفسها كما لاحظ ذلك العديد من المراقبين. وتكمن هذه المقاربة في إنشاء أوروبا مؤلفة من عدة دوائر متحدة المركز.

الدائرة الداخلية – أو النواة الصلبة– تتألف من البلدان التي ترى أن مشاكل الأمن والعلاقات مع الدول غير الأوروبية هي مشاكل مشتركة، لأن الأخطار لن تأتي من داخل أوروبا. في الوقت ذاته فإنه من المفضّل أن يتم الدفاع عن الذات بشكل مشترك وأن يتم التصرف في الخارج بشكل مشترك. هذه البلدان قد تقرر توحيد سياساتها الخارجية والدفاعية. هذه الوحدة ليست اتحاد دول **Confédération** أو تعاون بين دول مستقلة، كما هي حال الاتحاد اليوم، بل هي دولة اتحادية **Fédération**.

يبدو أن الدول المؤسسة للاتحاد – ألمانيا والبينيلوكس (أي بلجيكا والبلدان المنخفضة ولوكسمبورغ) وفرنسا وإيطاليا– ستكون متفقة على القيام بهذه الخطوة. يمكنها إذاً أن تؤسس داخل الاتحاد الأوروبي، دولة اتحادية أوروبية.

وإحدى نتائج هذا الإجـــراء تكمـــن في أن رئـــيس الجمهورية الفرنسية سيخسر ما يسمى مجالـــه المخصـــص،أي الدفاع والشؤون الخارجية.إن المؤسسات الفرنسية ســـتتحول إذاً إلى نظام برلماني بصورة مباشرة أكثر.

الدائرة الثانية المتحدة المركز ستكون الاتحاد الأوروبي بصورته الحالية، وهي مجموعة من خمسة وعشرين بلداً ستصبح في المستقبل القريب ثلاثة وخمسين بلداً (تتضمن بلاد البلقـــان وملدافيا والنرويج). ومعايير الانتماء إلى هذه الدائرة معروفـــة جيداً: مستوى معين من التطور الاقتصادي وضمانات قضائية ونظام سياسي يتحلى بالديمقراطية الليبرالية. وينبغي على كـــل عضو جديد أن ينسجم مع القيم الأوروبية الجوهرية، كـــالقيم المذكورة هنا. ونعرف أن هذا المطلب أدى إلى تغييرات مشجعة في بلد مثل تركيا: إلغاء عقوبة الإعدام والاعتـــراف بحقـــوق الأقليات. ولن يشكّل الدين الإسلامي في إحدى هذه البلدان أي مشكلة، فما يهم اليوم في أوروبا ليس الدين المسيحي، بل إحدى تركاته –التي تنطوي على مفارقة– ألا وهي العلمانية.

سيكون الاتحاد الأوروبي إذاً فضاء موحداً مـــن أجـــل

الاقتصاد والعدالة والأمن والثقافة والتربية. ويمكن لأعضائه في يوم من الأيام الانضمام لدولته الاتحادية، أو البقاء خارجها.

هناك دائرة ثالثة أكثر اتساعاً. فلا يمكن لأوروبا أن توجد من دون حدود ينشأ داخلها اتفاقٌ معينٌ. لكن أين ستمر هذه الحدود؟ إن الدول التي ستكوّن الاتحاد يجب أن تكون متشابهة الحجم. لهذا فإن روسيا لا يمكن أن تشكل جزءاً من هذا الاتحاد مهما كانت قريبة ثقافياً من دول أوروبية أخرى، وأيّاً كان نظامها السياسي. فروسيا بلد واسع وعدد سكانه كبير لذلك فإن دخوله الاتحاد سيشكل خللاً. الحالة مختلفة بالنسبة لبلدان أصغر حجماً مثل أوكرانيا وبيلا روسيا التي ستختار في يوم من الأيام أن تنضم إلى روسيا أو أن تدخل الاتحاد الأوروبي. وللأسباب نفسها فإن بلدان المغرب لن تشكل جزءاً من الاتحاد، فهي بمجملها تشكل كتلة ضخمة، وليس هناك من مبرر لضم المغرب دون غيرها أو الجزائر،الخ.

على الرغم من ذلك فإن أوروبا لا يمكنها أن تنسى هذه البلدان التي ستكون مناطق إشعاع مميزة لها. فالعلاقات المتعددة الإدارية والإنسانية موجودة مسبقاً. ستتعزز هذه

العلاقات لأنها ستكون مفيدة للطرفين. ويجب على أوروبا ألا تكون منفصلة عن جنوبها وشرقها حيث أن الحدود الجغرافية في هذه الجهات سهلة العبور، فالشعوب والموارد والحاجات هنا وهناك تكمل بعضها بعضاً. إن بعض البلدان الأوروبية تشجع -لأسباب تاريخية وجغرافية- التبادل مع ما تبقى من بلدان البحر المتوسط، وبعضها الآخر يشجع التبادل مع شرق القارة. لكنّ الاثنين ضروريان لأوروبا.

إن هذا التجديد الثلاثي الدوائر في بنية أوروبا يستلزم في الوقت ذاته تعزيزاً لمؤسساته المركزية. إذ يجب أولاً أن تصبح هذه المؤسسات أكثر ديمقراطية، أي أن تعكس صورة الشعب الأوروبي أكثر مما تعكس صورة الدول الأوروبية، لأن أحد أهداف الاتحاد هو امتصاص وتجاوز هذه الدول. فالمبدأ الحالي القائل إن سلطة أية دولة تعادل سلطة أية دولة أخرى هو مبدأ منافٍ للعقل. فهو يذكرنا بالامتيازات الفاحشة التي كانت تتمتع بها بعض الجماعات في عهد ما قبل الثورة الفرنسية **Ancien Régime**.

لقد قامت الثورة الفرنسية بخطوة كبيرة في ليلة 4 آب

1789 إذ ألغت الامتيازات. وقد حان الوقت كي يقوم الاتحاد الأوروبي بليلة 4 آب. وفي الوضع الحالي للأشياء فإن البلـدان الستة الأكثر ازدحاماً بالسكان في الاتحاد تضـم 70 % مـن سكان أوروبا، لكنها تشكل الثقل نفسه (في المـؤتمر الأوروبي) الذي تشكله البلدان الستة الأقل ازدحامـاً بالسـكان، إذ إن عدد سكانها لا يبلغ 1 % من عدد سكان أوروبـا. إن هـذا الوضع غير مقبول على الإطلاق ولا سيما أنه يجب خلق قـوة عسكرية موحدة، لأن الجيش يعني وجـود ميزانيـة وجنـود ومعدات- متناسبة مع عدد السكان. من غير المقبول في هـذا السياق أن يكون ثقل مالطة يعادل ثقل إيطاليا. لكن إذا تمـت صياغة مفردات العقد مسبقاً بصورة واضحة فـإن الشـعوب ستقبل بهذه التنازلات من دون قلق. وعلى كل حـال، فإننـا نقبل بأن يقوم حزب من الأحزاب داخل كل بلد بإدارة شؤون الدولة في الوقت الذي نكون فيه قد صوتنا للحزب المناوئ.

إنَّ المؤسسة الأكثر ديمقراطية في أوروبا هـو برلمانهـا المنبثق مباشرة عن الشعوب الأوروبية. يجب التأكيد بقوة على هذا الارتباط وذلك من خلال التأكيد على التناسـب. كـأن

نحدد الأشياء مثلاً بقولنا: يجب أن ننتخب نائباً عن كل مليون شخص. إنه مبدأ بسيط وواضح، يمكن أن يفهمه الجميع. ففي داخل كل بلد، يبقى التصويت متناسباً مع القوائم، مما يضمن تمثيل الاتجاهات الكبرى كافة.

من ناحية أخرى، يجب تقوية الرأس الموجّه للاتحاد وذلك بمنحه شرعية الانتخاب: إذ يجب انتخاب رئيس لأوروبا. لكن الانتخاب المباشر لا يناسب. فرجال السياسة ونساؤها غير معروفين معرفة جيدة خارج بلدانهم،ويمكن لأي شعب أن ينتخب أحداً من رعاياه. بيد أنه يمكننا تجاوز هذا العائق إذا قام النواب الأوروبيون (وستكون هذه مهمتهم الأولى) بانتخاب رئيس أوروبا لمدة تعادل مدة انتخاب هؤلاء النواب أنفسهم. ولعل من فوائد هذا الانتخاب الديمقراطي التام الذي يقوم به البرلمان أن يعوّض عن الأذواق الوطنية من خلال المواقف المتخذة إزاء الخيارات السياسية الكبرى. فقد يفضّل الاشتراكيون الفرنسيون التصويت لمرشح اشتراكي ألماني بدلاً من التصويت لمرشح ليبرالي فرنسي. هذا الرئيس سيكون إذاً ممثلاً عن الأغلبية البرلمانية ونائباً في الوقت نفسه مما يضمن

له الشهرة في بلده الأصلي (لأنه قاد إحدى القوائم الكبرى إلى انتخابات البرلمان الأوروبي).

وسيتمتع رئيس أوروبا بسلطة صياغة الخطوط الكبرى للسياسة الأوروبية. فمن جهة، سيعاونه في عمله وزير أو وزراء الدفاع والخارجية في الدولة الاتحادية الأوروبية، كما ستعاونه اللجنة **Commission** التي سيكون رئيساً لها. ولن يكون "مندوبو اللجنة" ممثلين للدول الأعضاء، بل سيعيّنهم الرئيس بناء على مزاياهم وكفاءاتهم الشخصية، لأن مهمتهم تكمن في الحرص على الرفاهية الأوروبية، وليس على رفاهية الدول التي جاؤوا منها. بالمقابل فإنّ هذه الدول قد ترسل ممثليها (ممثل من كل بلد، على سبيل المثال وزراء الشؤون الأوروبية) لحضور مجلس يمارس دور الرقابة.

إن مؤتمر **Convention** مستقبل أوروبا الذي ترأسه فاليري جيسكار دستان أعلن عن مشروع دستوره الذي يتطرّق للمؤسسات الأوروبية. وتنسجم بعض توصياته مع المنحى المشار إليه هنا، وهكذا فإن فكرة أوروبا الدفاعية التي تجمع بعض الدول فقط (الدولة الاتحادية المستقبلية) أصبحت

ممكنة.

لقد توجب للأسف القيام بالعديد من التنازلات للحكومات الوطنية التي لا تريد أن تترك ذرة من السلطة التي تقبض عليها. وهكذا فقد تم الحفاظ على الدور الراجح للمجلس المنبثق عن الدول وعلى دور رئيسه، وتم اختيار مندوبي اللجان أي الوزراء الأوروبيين تبعاً لانتمائهم الوطني، بدلاً من الحفاظ على معيار وحيد ألا وهو المزايا الفردية. لا شك أنه كان من المستحيل المضي قدماً أكثر من ذلك على طريق الاندماج. ويبقى أن وجود دستور أوروبي هو أحد المكتسبات الكبرى. فالاتحاد ينادي في هذا الدستور بهوية روحية، وليس فقط بهوية مصالح اقتصادية.

ولو كان للاتحاد رئيسٌ يتمتع بسلطات، لأصبح مؤسسة أكثر فاعلية مما هو عليه اليوم. وثمة تحوّل آخر قد يساعده في هذا الطريق يتمثل في اعتماد لغة عمل وحيدة. إن هذا الاقتراح قد يزعج كل الوطنيين، لكنه ينجم عن تفكير سليم. الأمر لا يتعلق بصرعة جديدة. ففي العصر الوسيط كانت أوروبا النخبة موجودة بفضل إمكانية التحدث باللغة

اللاتينية فيما وراء الحدود. اليوم هناك لغة وحيدة يمكنها أن تؤدي هذا الدور أطلقُ عليها اسم "الإنكليزية العالمية". وهي ليست لغة شكسبير أو هنري جيمس. إنها اللغة التي يتحدث بها كل الأوروبيين عندما يسافرون إلى أغلب بلدان العالم. إنها اللغة التي يستخدمها رجال العلم عندما يريدون معرفة تطور علومهم. وهي اللغة التي يتحدث بها شبان بلد أوروبي عندما يسافرون لزيارة جيرانهم. حتى إنني أشك في أنها لغة الموظفين الأوروبيين عندما تكون الميكروفونات مغلقة. يجب أن نمتلك الجرأة على القبول بالأمر الواقع.

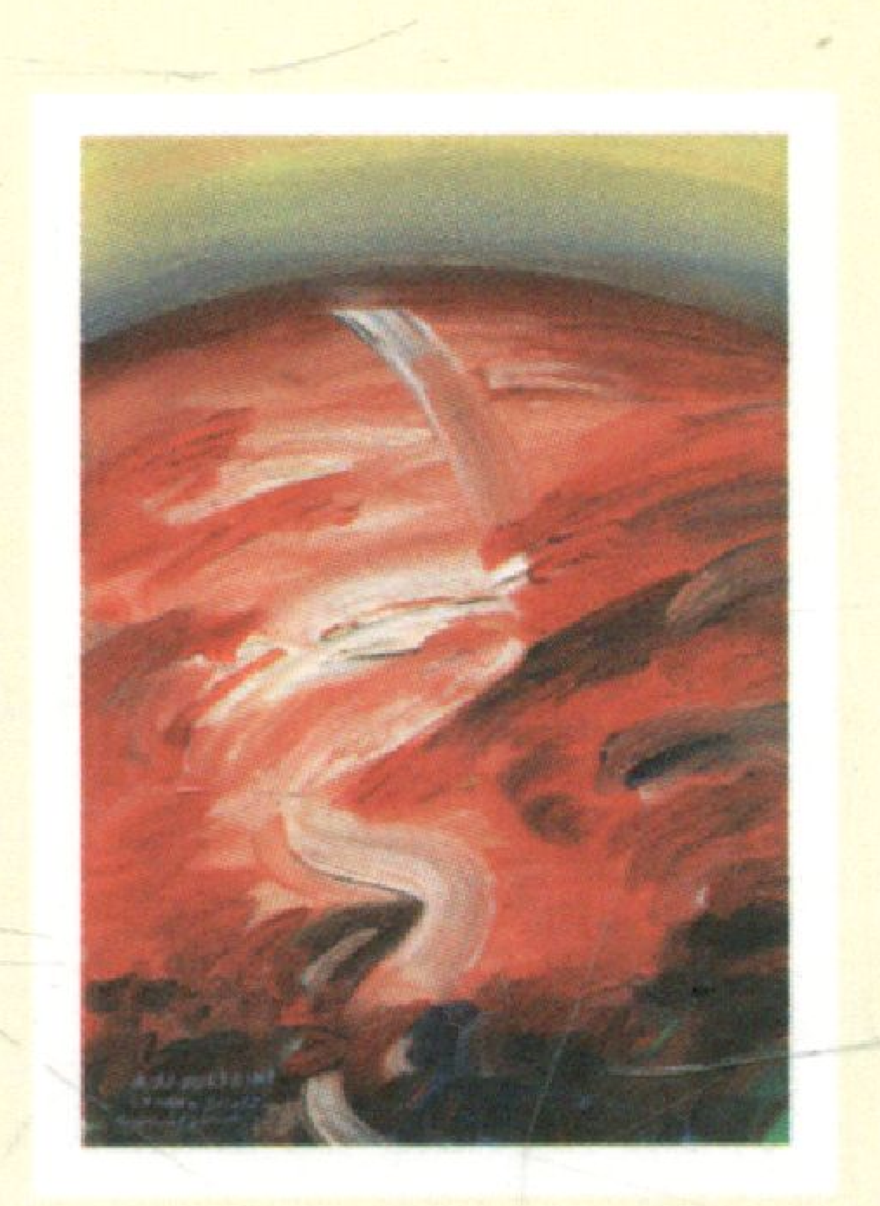
إن وجود هذه اللغة العالمية لا يهدد الثقافات الوطنية ولا اللغات على اختلاف وظائفها.

سواء أعجب الفرنسيين هذا أم لم يعجبهم! إنني أتحدث البلغارية منذ ولادتي، وقد اخترت الفرنسية كوسيلة للتعبير، وأنا لست نادماً على ذلك لحظة واحدة. لكن وسيلتي التعبيرية لا تنسجم مع عمل مؤسسة كالاتحاد الأوروبي. يجب أن يكون تعلّم الإنكليزية العالمية اليوم كتعلم قيادة السيارة أو استخدام الكومبيوتر. والقدرة على التواصل المباشر مع الأجانب فيها

فائدة رائعة، لأنها تتيح لكل منا أن يتّخذ مسافة إزاء نفسه وأن يراعي الطبيعي والمتعارف عليه في سلوكه الخاص وأن يفتح ذهنه على الآخرين. وما إن يتم هذا التواصل حتى تنفتح الطريق أمام معرفة الثقافات الأخرى واللغات الأخرى.

لدي اقتراح أخير أقل إثارة للجدل ويمكن تحقيقه بسهولة أكبر. يجب اختيار يوم عطلة لأوروبا يكون بمنزلة عيد نحتفل فيه بنشأتها. وهناك تاريخ جاهز لهذا اليوم: 8 (أو 9) أيار. إنّه اليوم الذي انتهت فيه الحرب العالمية الثانية. ويمكن لألمانيا أن تحتفل مثل بقية البلدان الأوروبية بهذا اليوم على الرغم من أنها خسرت الحرب، فهزيمتها في الحرب هي نصر لها أيضاً لأنها حرّرتها من النازية وأتاحت لها الفرصة كي تصبح عضواً مؤسساً في أوروبا الجديدة. إن الاتحاد الأوروبي هو النتيجة غير المباشرة والمنطقية -على الرغم من ذلك- لاندلاع هذه الحرب وخمودها. لكن هذا الاتحاد هو أيضاً مشروع مستقبلي. وهكذا بدلاً من إحياء لذكرى ماضية، فإننا نستكشف نشاطنا الحالي.

الفهـــرس



اللانظام العالمي الجديد

تأملات مواطن أوروبي

بدأ النظام العالمي الجديد يبسط ظلاله تدريجياً على العالم ويضع البشرية في مهب أعاصير الفوضى والضياع.

إنه " اللانظام " العالمي الجديد الذي تبنّته وفرضته الدولة الأقوى الوحيدة في العالم اليوم منذ نهاية الحرب الباردة وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، لكنّ الدولة العظمى المسيطرة على العالم اليوم وفقاً لسياسات النظام العالمي الجديد هي نفسها في خطر حقيقي بسبب ممارستها دور شرطي العالم.

يُعدّ هذا الكتاب درساً رائعاً حول ما يجب أن تكون عليه السياسة الأجنبية للديمقراطية الليبرالية في العالم الحالي، وينكبّ تودوروف فيه على نقد الاستراتيجية العالمية الجديدة للولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول وعلى دحض مفرداتها الزائفة بأسلوب تفكيكي يليق بلغة بعض كتّاب عصر الأنوار، ويرى أن هذه الاستراتيجية ستقود عاجلاً أم آجلاً إلى تدهور الحياة الديمقراطية داخل الولايات المتحدة فيقدّم لنا استراتيجية بديلة تتمثل بـ " القوة الساكنة " لأوروبا..



دار المرساة للطباعة والنشر والتوزيع
سورية - اللاذقية - هاتف: 311442